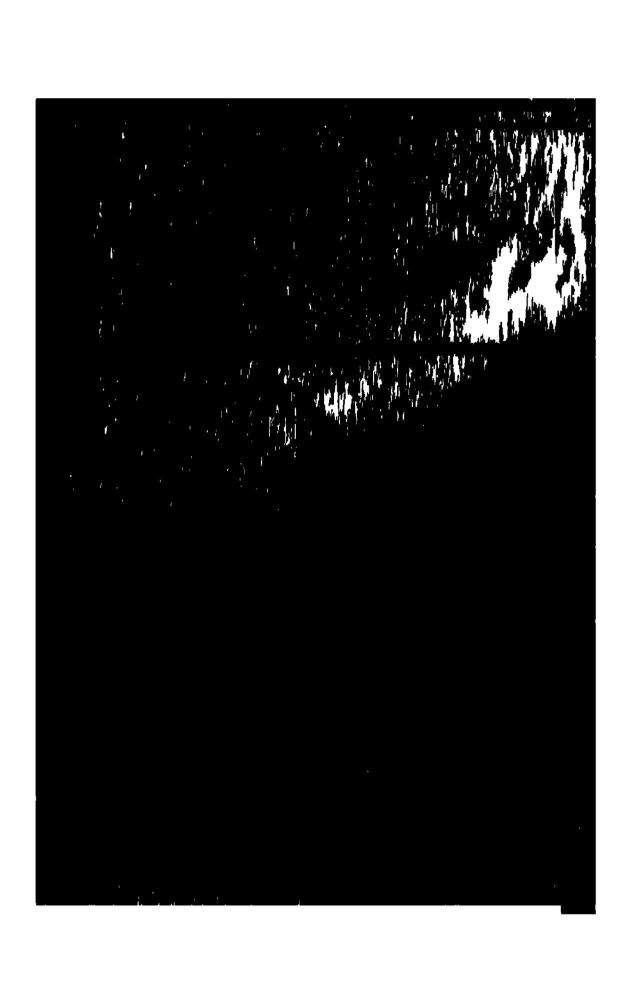
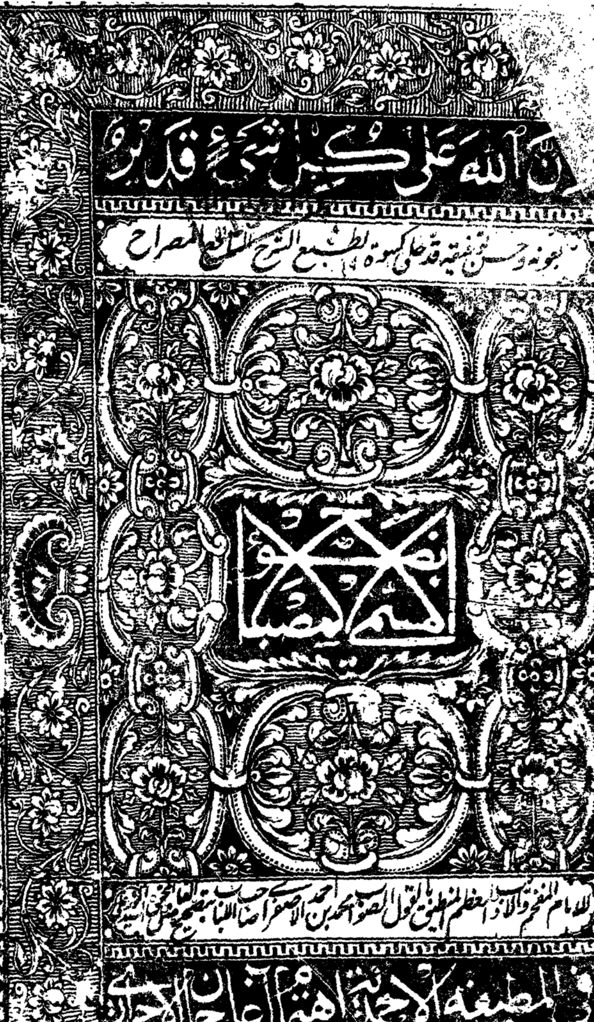



ان الله على كل شيء قدير
بعونه وحسن توفيقه قد حلى كسوة الطبع الشرح المسمى بضوء المصباح
ضوء المصباح
للامام المفخم والاستاذ المعظم المنطيق بالقول الصواب محمد بن احمد الاسفرائني صاحب اللباب بتصحيح [illegible]
في المطبعة الاحمدية باهتمام آغا جان الاحراري



بسم الله الرحمن الرحيم

ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب السائرة ويتوفر على

الثنية البادي ...

اشرقت في ظلم الدياجير تباشيرها واصباحها واستنارت

صفحات الايام بغررها واوضاحها حمدا يرتبط اصناف العتيد من

اخلاف المزيد ... ثم الصلوة على المستقل باعباء

الرسالة المتوشح ...

مصاقع الخطباء، عاثرٌ في حوك كل منطق تشقّقه الهادرة، ووقف في عضد كل مطوق حقائقه النادرة، وعلى آله وصحبه مصابيح

الظُلَم ومجاديح الكرم، اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجوناته

وتشعّب فنونه انه نوع يأبى عن الطلبة مرامه، وأزمّته لم يعطى استعطى

بأنف شامخ من الإباء، وينفر بعطف جامح من الاستعطاء، على

انه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه

واندرست صواه وانتكثت مرائره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه

وتضعضعت اركانه واسرع على الدروس رسمه وشفى ولم

يبق من جثمانه الا قوام بلا جحفة كان لم يكن بين الحجون الى الصفا

انيس ولم يسمر بمكة سامر، وقد أبا الحذاقة وعنقوا الصبا النعت على سواء

من طالبيه واحتفّ بي جمّ غفير من منتحليه مع قلة بضاعتي

في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون ببعض الظن انّ

ان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه [illegible]

على الاختلاف اليّ ويتهافتون للاقتباس بين يديّ ويواظبون

على الاعتكاف حول بيتي ابدًا ويتكلّف لرامها ولذا يركبون كلّ

صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب ويترنّم ماضيهم والى

محجّة عرقوب هذا وقد الحّوا عليّ بتوابع الاقتراح واسفّوا على

بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلّة في صنف الاعراب اشتمل

ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فلبثت اعتذر اليهم بانواع العلة

واعتلّ عليهم بالاوتاد والاجلة واخادعهم عما الووا اليه

خادع الا لتابعي او اعدهم من قوم الى يوم ظمء الخماس

بالأسداس علما مني بأن دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق

القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن الطمع ولم أتجلد بالا

من تحقيق آمالهم وتحببت بكتابي شطر مطالبهم وتجنبت تلقاء

مدين مآربهم وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من

القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الشرق الا ان

عاقني عن ترشيحه تشذيبه والربا ثبطني عن تنقيحه وتهذيبه فلم

أنتقد السواد ولم أنتقد منه ما أنا وقد سوّل الانسان صورهم أقلاما

وسلوا واستعجلوا أقداحهم فاستلوا وطاروا الأجزاء فيما

بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والأعتلال فيها

الكلم عن مواضعه ويتصحف في مبادئه ومقاطعه فمن تبصّر وفيه
بالزيادة والنقصان نقضا وهدما ومن مفوّق نحوه اسهم القدح
والطعن كلاّ وذمّا اخراء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان ولكن
نعم من خطيئة لقمان فما حظيت بغير الابؤس من هذا الغو
ولا حليت الا بثمن الادبر من كل كسير عوير ولم ازل اجد
نفسي بأن ارأب ما انشعب من صدوعه وانفطر وأقوم ما انعرج من
لعوجه وانا اهل وهيهات قد انهتر الفتق واتسع على الراقع الخرق
من لي بسكر هذا الجروف الهار وتظليل الجم بالاثلاف في الهواجر وقد
ضيّعت اللبن في الصيف وسبقت قوارع العذل مضارب السيف فلته
نعم وطوبه غرة وحلم حلى الا ان ورد ما قد من الفضا ووفد على

الافاضل حضرة مولاي الشيخ الامام ملجأ الانام كاشف الاسرار

والحقايق منشئ اللطائف والدقائق ناشر ألوية المعقول والمنقول

عامر ابنية الفروع والاصول مُمهّد القواعد العقلية مبيّن

الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين

وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاد

علماء الدنيا لا زالت رباع العلوم بلطائف نكته أماهولة وأزاهر

الحكم بعوارف فكره مبلولة غنيت حدود مناقبه عن التعريف

وكبر عمر آثاره عن طوق التقليب والتوصيف بل الاوصاف

تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين وتتحلى بسمعها ان محمد حتى

بمقامه لكن قد مقامه مجده فلحظ الى بعين الاعظام والاجلال

على جناح الاكرام والاستبال وتوالت علي شوارد فوائده

تناثرت على فرائد قلائده فلمت ملتهبيا بنوادره فاغترفت من تيار

بحاره واستشرفت الى روائع فقره واستطلعت طلع فكره

وانشد مفقودي من بدائع حكمه واظفر بمنشود من جوامع كلمه

او ابدا لا انهن او نسق قلائدا نهن فرائد + ولم ازل اتلقف من لفظه

ماهو الدر المنثور والازهر المنثور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الى ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب

وانتخل ما فيه وامتخض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعلوانه واقتبس الاناسي من علوانه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفا لوجهي عن

الاطالة والاكثار مصرحا بمحصل الكتاب معرضا

عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واستفرغت

في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد سعا

تصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي

من ميامن قبوله سنن الاقبال وترتدي

من ملامح نظره برداء العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه وهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق وانما اخرت الفاء في الخبر كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا

فی کلامٍ مستأنفٍ من غیر ان یتقدمہا کلامٌ ومنہ ما یاتی
فی اوائل الکتب وبعدُ من الظروف الزمانیۃ وکثیرًا ما یحذف
منہ المضاف الیہ ویُبنٰی علی الضمّ ویسمّٰی غایۃً وھٰھنا لم یحذف
منہا المضاف الیہ نحوین وترک منصوبًا علی الظرفیۃ
والعامل فیہ امّا عند سیبویہ وجمیع النحویین لانہا نائبۃ
عن الفعل تعمل فی الظروف خاصّۃً ولا یجوز ان یعمل فیہ اردتُ
علی معنی اردتُ بعد الفراغ من حمد اللّٰہ ولا المظۃ علی معنی
اردتُ ان المظۃ بعد الفراغ من حمد اللّٰہ لانّ انّ تقطع ما
بعدہا عن العمل فیما قبلہا نصّ علی ذلک سیبویہ فلم یجز
فی امّا الیوم فانی خارجٌ ان یعمل فی الظرف خارجٌ ویجوز
جعلہ منصوبًا بامّا وذلک لانّہم اذا کانوا ممّن یمنعون تقدم
معمول انّ علیہا ثم لتقدیم معمول معمولہا علیہا امنع امّا اذا
قلت امّا الیوم فانا خارجٌ فانت فیہ بالخیار ان شئت
اعملت فیہ امّا وان شئت اعملت خارجًا لعدم المانع
وامّا اذا قلت امّا زیدًا فانا ضاربٌ لم یعمل فی زیدٍ الّا ضاربٌ

أنها لا تعمل في المفعول به وإذا قلت أمّا زيدًا فأنا ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين إلا عند أبي العباس المبرد فإنه أجاز نصب
زيدًا بضارب وجعل لأمّا خاصية تصحيح التقديم لما امتنع تقد
وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هذا ولعل نظر ابى البقاء
أمّا بادئ بدء فأني أحمد الله مما يعضد هذا المذهب فإن انتصاب
بادئ على الحال من الضمير المستكن في أحمد والعامل فيه هو أحمد وقد
عمل مع وقوعه في حيّز أنّ فيما تقدم مما ولا يمكن أن يجعل العامل
في الحال أمّا لأنها لا تعمل إلا في الظروف وفاقًا ولا إعمال ا
مانع آخر وهو وقوعه في حيّز أنّ وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليها
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو هو الصلاح باستعمالهما والفساد بإهمالهما
فإن الملح إن استعمل في الطعام صلح وإلا فسد وكذا النحو إن
استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرًا برفع الفاعل ونصب المفعول
صلح الكلام فصار منتفعًا به في تفهيم المراد وإذا لم يستعمل فلم
يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله
لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام من شرط
الموصوف والصفة التطابق تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما
نصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الاستقبال

لما عمل عمل الفعل وقد عمل ههنا فيلزمه معنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافة لفظية في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال
القلوب المستدعية لمفعولين الممتنع فيها الاقتصار على
احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحدها في قوله
كالملح ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناه حرف جر لشهادة فحوى الكلام وان
عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق وا
الكاف منصوب المحل على الحال من الزبد دون المفعول
الثاني فيتاتى لك جعل الاضافة محضة معرفة
قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعسفا من جهة المعنى

والانتصاب حاشية على المختصر

اى مدح ولارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف قوله مؤيّد من الاسلام مؤيّد مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا لم يعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضى قوله لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للازال ومسعودا بدلا منه اى لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه مسعودا قوله لما استظهر مختصر الاقناع اى حفظه وقرأ عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهى مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اى اردت تلميطه وقت استظهاره والجملة اعنى اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان اى ان الولد الاعز مراد منى تلميطه او مريد انا تلميطه واضافة المختصر الى الاقناع بيانية ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى المختصر المخصوص

بهذا الاسم كما في قولهم وسرنا ذات مرة اي مدة مخصصة
الاسم والضمير المجرور للمتصل في حفظه جاز ان يعود الى الولد
من اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط بمفرداته حفظا
واتقن ما فيه من النحو معنى ولفظا انتصاب حفظا على انه تمييز
اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن
معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسد
حصل او كان ومن النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه
والعامل فيه اتقن والظرف المستقر اعني فيه فكان المعنى اتقن الذي
حصل فيه وهو من النحو انه اعني من النحو ان كان حالا لا
يغني غناء التمييز في دفع الابهام لان من فيه ههنا للبيان فان قلت اي
فرق بينه في دفع الابهام ههنا وبين التمييز الذي بعده اعني ولفظا قلت

الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن في مضمون الاسم
الموصول والابهام الرافع اياه للتمييز هو الابهام الكائن في
محكوم الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء
قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون
باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل معنى او لفظا ارتفع
الابهام وتبين المراد قوله ان يلتمظه اي طعمه واذيقه والتلمظ تتبع
اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه
وتواليه قوله والحجر المدق الحجر في الاصل واحد الاحجار يقال
للعجل العالي بحجر الكلام حجر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكر
الجوهري في الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل
على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما فيه مجرور
منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان منا
جاء في حيز الصلة لا يتقدم الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاوره
بين الائمة المتعاور المتداول اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه
فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله لزاهة ما فيها من الاشياء المعادة

انتصاب كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل متروك اي كراهتي اياها قوله ونفيت عن كل ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما وضمير المستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة لان المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انه مفعول لها ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا بعيد والمراد بالمعاد وهو معنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم للمفاد اسم مفعول والمراد به الشيء المقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصابه على انه حال من ضمير المتكلم بااستصفيت جازم من خر بالدال والذال المدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله ادكر وادكر وقد حكي ايضا فيه البيان نحو اذدكر قوله الا ما ندر او شاع محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شيء

اى لم اطول الا ذكر ما لابد منه بحذف المضاف واما مجرور على البدلية

من شئ او من مسائله ولا يجوز ان يكون بيانا من الضمير المتصل

بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالزيادة

حريا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله وتستقى مغانمه

اى يغتنم والمغانم جمع معنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم

فضة اى مغانم من اثاره لان الغنائم هى الاثار اى الثمرات الحاصلة

فى المختصر لكثرته على خمسة انواع اى طويته او جعلته مشتملا عليها اى المختصر

وهو مستعار من كسر الطائر جناحه اذا ضمها اليه للوقوع والنقض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كل ههنا غير واقعة

موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد وللوقوع موقع التعريف

والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود

القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع

المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد

والنصب والخط وقد اعترض عليه باب المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به

حقيقة وما كان ملفوظا به حكما في زيد ضرب وان لم

يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به ... اذا العقل

اليه وصحة تاكيده والعطف عليه ... نحو هو وعمرو

نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثاني كونها دالة

على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا

وذلك نحو جسق ومهب وجتق ومسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ

اللاتي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين يعني اللفظ والدلالة

يشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشار

كه فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه القيد

الثالث كون ذلك المعنى الدال هي عليه مفردا وقد احترز به عن

مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة معا فهو

فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري في حواشيه فان

قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في لفظة

قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحروف بالاسم والصاق به

ومجاورته العامل اياه اليه فقد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث يصح

اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله

فلابد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم نحو

وضربت وضربنا ونحوهما مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة

واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في

اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا

نحو مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد و

مثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين

اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاء عبد الله والكلمة

الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما

كان معناه متحدا فافادة افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا

التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلابد

من التاء المؤذن بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله و

من قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي على

احدهما المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطاريان عليه وكذا الفعل له دلالة على الحدث والزمان وغيره

وارد لان مدلول اللفظ هو المعنى الذي منه بطريق المطابقة و

تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه

من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع

ولا كلام فيه فان قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد لتنكير

القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه

اذا قال على معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا

قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم

اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ

على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان

ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه عن مثله لا سيما

وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة

بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم

ميشوم المشوم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يحرفونه

ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن نخاخ فانه يدل بالطبع على وجع

لا بالوضع وبالطبع ... الخ فانه يدل على السعال بالطبع ايضا

لا بالوضع فان امثال ... لا تعد كلمات وللقائل ان يقول

على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على

معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على

معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع ولا سبيل

الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على معنى فتعين

الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب

ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى لكن

تلك الدلالة ليست بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا

بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت

الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله

دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه هكذا شرح القيود المذكورة

في هذا التعريف قوله فهي كلمة ادخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه

وقع خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى

الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل

والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة

فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في

الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني

فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى انث الضمير

المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا للمعنى لانه

ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخلت الفاء في الخبر ايذانا

بان استحقاق اللفظة لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها

على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو

بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء

في الخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى السببية قوله

وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات

جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على ثلثة

انواع اسم وفعل وحرف ووجه الحصر ان يقال كل كلمة اما ان يكون

لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن

والاول هو اما ان يكون بحيث يكون له اعراب الوجه

ما او لم يكن فالاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا

كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني هو الحرف

والاول اما يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول

هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي تم الحكم

به فيلزمهم ان يعدوا الاسماء اللازمة الاضافة من قبيل الحرف

لان الجواب لا يتم بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه

عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء

ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء اللازمة الظرفية ازاده بقوله

او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء

اللازمة الظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث

عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك

متى طلعت الشمس كان في معنى اتيك وقت طلوع الشمس

وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان

جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت

المكان وفي ارادة اذ واذا مرة ... لا يلزم ما

للظرفية نص على ذلك سيبويه ... عليه في الكتاب فاجاز

نقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذ واقع

ههنا مبتدأ وخبرا وانشد غيره شعرا وبعد غد يا لهف نفسي

من غد + اذا راح اصحابي ولست برائح + قالوا اذا ههنا مجرور

على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حملوا عليه بانه منصوب

بالمفعول به لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص نحو

اذكر مضمرا او مظهرا نحو اذ قال ربك للملئكة واذ قال الله وغير

ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف باسماء الافعال نحو صه

بمعنى اسكت ومه بمعنى كف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه

الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولا يتأتى الاخبار عن اسكت

كما لا يتأتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجواب عنه

انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة موضع الافعال

الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة موضع

مصادر سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على

معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان هو سادّاً
مسد الفعل عبّر النحوي بانه اسم الفعل فقصر المسافة
والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا هو الذي يحقق اسميته
وقد كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص
من قبل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر في آمين انه حرف
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت
والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا
فرق بينه وبين متى في ان كلا واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم بجواز صحة الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول
الذاتية المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائه
انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه
او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه
بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب
لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول ان

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها معنى الوقت والمكان

مطلقا مما يستشفه الضعفاء . الاعتراض باحل السنين

فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا

بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيد

بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه

مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا

فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في

معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل ايضا

على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما

قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها في

على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه كالكتابة والعلم والجهل

اي هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين

عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما

لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل

ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص

بالاشارة بهما يفيدان التعريف على ما سيجي والتعريف ممتنع

الا في الاسم لان الفعل وانما تدل على معان لا يتصور

فيها التعريف واما قوله * قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن جحره بالشيحة اليتقصع * يعتد به لقلته وندرته والذي

شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما

في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما

على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر

بالاسم لان حروف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال

التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه

وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء لتعدي نحو فعل لفظا

او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على

الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر

لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه

لاسماء الزمان نحو قوله يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر

وان اردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

يكن الذين كفروا الا انا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان نظهر صورة لا تقديرا نحو زيد وان نظهر تقديرا
ولا تظهر صورة لامتناع الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان نظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في
محل لو كان فيه غيره من المعربات ظهرت تلك الحركة كقولك
من عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع في
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث الا ترى انهم حملوا على
مثل من وما والذي غيرها بانه مبني مع كونه البتة مرفوعا
او منصوبا به او مجرورة فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك في
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل في الكلام اما فرقا
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحد واحمد وذلك
لا يتصور الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
في صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت فقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قوله رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين
مختص بالاسم اراد وابه الثلثة الاول دون الاخيرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف فاعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره هو
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اي قرب حال القيام الى الصلوة او لتقليل التعيين في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي والمضارع ومنها نحو السين وسوف انما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل بل دخولهما ايضا ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة التسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج لما يخرج انما اختص دخولهما بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

بالضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول

هذا الا الضمير البارز وتوضيحه انك اذا قلت ضربت ضربت صح

ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد

ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح

النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد

فقد احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل اصلا بالفعل

وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة

فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند

الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك وايضا

فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجيء من بعد لا يقال ان اسماء

الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هات هاتيا هاتوا

ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة

اليها بل هي حروف ولا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك

وهناك واولئك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمائر المستكنة

فيها ابدا لانها لو كانت فاعلها لوجب ان يكون اسناد جميعها

اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم واقو مرزوا

ونحوهما فلا شك في اسنادها الى ما استكن فيها

وكذلك ها تو اسند الى ضمير مستكن وانما الحقا به الواو انا

بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني

البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على

احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة

واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة

وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت

وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل

الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة

المفتوح الاخر ويسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان

قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل

والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب

اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري

يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل في البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت

برجل قام كما تقول مررت برجل قائم فتفضيل بالحركة على الفعل

الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما

ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كان مضارعة

غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة

والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما

اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح

الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال

نحو دعا ورمى الاصل دعو ورمي وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو

والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفا ولا تقبل الالف

الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت ضربنا وضربن وانما سكن

لحوق هذه الضمائر احترازا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل

وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجي اما الضم فمع الضمير

ضربوا لان الواو اذا ثبتت كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والثاني ما تعاقب على اوله الزوائد

الاربع وانما سمي والمضارع عند نفيه هذه الزوائد الاربع على المضارع لانه لما جعلت علامة الماضي والمضارع

من جهة المعنى وجب أن يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل إما
صادراً عن المتكلم وحده أو عنه مع غيره أو عن المخاطب أو عن
الغائب فطلبوا أحرفاً تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جرياً على سننهم في طلب الإيجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام إذ الكلام لا يخلو
عنها أو عن بعضها أعني الحركات فعمدوا إلى الألف فجعلوها
في الابتداء ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لأن أوله
أنا أو لأنها في الأصل أخف فاستوثر المتكلم بالأخف ثم عمدوا إلى
الواو فوجدوا زيادتها أولاً يفضي إلى الاستتباع لأن الفاء
العاطفة تؤدي إلى اجتماع الأمثال وكان يشبه نباح الكلب
فوضعوا عنها التاء لأنها كثيراً ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والأصل
وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب والتأنيث لكونها علماً للمخاطبة
والتأنيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا بإسكانها في أحد الموضعين
لوقوعها أولاً بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها أيضاً لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها أيضاً

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم

بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجد وا مانعا يمنع من زيادتها

اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا

للمتكلم مع غيره حرفا يزاد في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف

بذلك للموضع النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولموافقتها او

نحن ولانها اقرب الحروف شبها بحرف المد واللين لكونها غنة

في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة

المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد

عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد

الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحق

للاحق قوله ويسمى المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضارع

الاسم اي يشابهه وذلك من جهة المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقة

اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب

ويضرب ومدحرج ويدحرج اما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع

فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امة فتخصص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند اطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى
قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليصلي
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فليف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف اخرج حيا قلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزته
نحو يا الله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر فان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي تشتق من مضارعه كاكرم
افعل من يفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم

بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا
بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب مبني
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان اصله
افعل لتفعل عندهم كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدي بها واصحابنا

ذكروا ان من علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا وهذا ۔ قوله فبذلك فلم لم يكن الامر
وأمثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف
في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلافى بها المعاني الاسمية والفعلية وبعض
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل
على الانفراد الا ترى لا يتوسط بين الكلمتين على هذا سائر
الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة
ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال

واو قع على هذا سائر الحروف هذا المعنى قوله والحرف اذا
لا يكون جلا بيّاً ولا محدثاً عنه قوله واذا قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم و اسم او اسم وفعل
وافاد اسمياً كلاماً وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان دلالة
الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هي عند انحيازها الى الاسم
والفعل والاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين بشرط
ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
الا من المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الجملة لا بد

من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك
في تاويل مواخيك وعمرو غلامك ماؤه اي بمملوكك فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى شرايط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة والتقييد
اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام زيد والرجل
فقوله اذا ائتلف منها اشارة الى الشريطة الاولى وقد
احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة
الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة الباقية
اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وقوله والجمل اربع قد
عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتيان بدون الاسناد فلا بد من ان يكون للمسند والمسند اليه
ان يعرض لهما ما يسلب عن صلاحية السكوت عليهما ويخرجهما من ان يكونا جملة اخرى وقد يطرد ذلك

الجملة الشرطية نحو ان اتانى زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثانى هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف او ماجر مجراه اولا والثانى هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد و اقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو افى الدار زيد واما مت بكر فان قلت قولهم عندى مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم فى محل على الخبرية فكيف عد هذا ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبنى على مقدمة وهى ان الظرف المستقر اعنى السادس مسد الفعل لا يخلوا من ان لا يعتمد على احد الاشياء التى هى المبتداء والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفى قبله او اعتمد والثانى يعمل فى الاسم الواقع بعده عمل كل فعل فى فاعله وفاقا لان الظرف مهنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما اذا اعتمد وقد تقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد فى داره عمرو وجاء الذى فى الدار اخوه

ومررت برجل في كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي

أفي الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الأول وهو الظرف الذي

لم يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من أن يكون

حدثا أو غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند سيبويه

بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضميره وهو مرتفع

ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع

مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير هو معه

خبر له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية

إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطون

لإعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الأخفش منا في المسألتين

أعني في إعمال الظرف وإعمال الصفات من غير شرط

إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فأما إن كان

حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه أيضا وإن لم

يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج أمامك

ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض

وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء اذ النقل برقيام السماء

وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره فى اشتراط الاعتماد فارتفاع

هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا

تمحض هذا فقول عندى مثال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش

عند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعنى الظرف مع ما تضمنه

من ضمير المبتداء جملة ظرفية عندهم لكونه مقدرا بالفعل

نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة

للموصول نحو الذى فى الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى

كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع

او الجزء الثانى جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقع

مقام المفرد فتكتسى اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا ما تقع مقام

المفرد فيعرف فى محلها اعراب للمفرد القائم هى مقامه وهو

المعنى من قوله فتكتسى اعرابه وذلك بحكم الاستقراء فى سبعة

مواضع احدها خبر المبتداء وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وزيد

اخوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد فى الدار وقوله فى الدار اجلة عند اصحابنا

لسدّه مسدّ استقر او على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين
لان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم انه مع الضمير لنشر الجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب انّ نحو ان زيدًا ذهب ابوه وابوه ذاهب وبلغنى
عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسير جاء زيد لكن
لم يجئ وليت زيدًا ان تاته يكرمك ولعل زيدًا في الدار ثالثها
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه وابوه قائم او ان
لشكر لك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت زيدًا نحو حسبت زيدًا قام ابوه وعلى قياس
ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبنى كرمه او ابوه كريم او
اعجبك حسنه او في جيبه شرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة
لكونها خبرًا شائعًا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغنائها صاحبها

عنها وثبوتها له في حال دون حال تجيئها فضلة ابداً او
لصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك الثاني توكد
وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة
واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا على النسبة
وتعلق هناك معنى لم تفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان
اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا به اما الاصل
ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدث والتجدد الا
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلك
الاصل الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون
مثبتا لفظا بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاء زيد لا
اللهم الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقال غير
راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت مسا
هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن الرابطة
يجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل
فانها تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق واذا مهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية [illegible]ب ان تتصل بما يدل على الربط وهو الواو والموضوعة لافادة الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعنى التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية فى اصل الوضع مقيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءنى زيد وغلامه راجل وقد تحذف فى الندرة نحو كلمته فوه الى فى ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن مجراها فى الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه ونحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جارية مجراه فى المعنى فتخلل الفاصل بينهما كتخلل بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخلو من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا ياتى وقوعه فى هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فاما

مضارعاً فلا يخلو من ان يكون مثبتاً او منفياً فان كان مثبتاً
فهو وارد على اصل الحال من فصيحة فلا يجوز الواو نحو جاء الا
تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفياً فقد جاز فيه الامران
لوروده على اصل الحال دون فصيحة في الاستعمال نحو جاء
زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضياً فكذلك يسوغ الا
[illegible] عن نحجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتاً او من حرف النفي اذا كان منفياً نحو جاءني زيد قد
ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى في
ألذاما كان يغنيني السعي او وما كان اما الجملة الظرفية فالنظر
فيها لا يخلو من ان يكون عاملاً في ضمير صاحب الحال المستكن فيه
او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانخراطها
في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس اما الثاني فسائغ فيه
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما يجاذبها من شبهتي الجملة الاسمية والفعلية لفظا ومعنى

واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا

يقال جاء ني زيد ان يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك

تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء

زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية

دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها

بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا ان

يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة

فان الخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه مما وقع بعده

ما في ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من

الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير

موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها حينا ولذلك سميت

قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الا

التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال

ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف

مستمر فیه نحو اٰتیک ان اتیتنی وان لم تأتنی اذ لا یخفی ان
من الشرطین فی مثل هذا الموضع لا یبقیان علی معنی الشرط
بل تحولان الی معنی التسویة کالاستفهامین المتناقضین فی
نحو قوله تعالی ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا یؤمنون وقوله تعالی
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثانی فلا بد فیه من الواو
نحو اٰتیک ان لم تأتنی اکرمتک ان اهنتنی ولو ترکت الواو لالتبس
بالشرط حقیقة وقد ذکر الحمیدی فی مسائل العشرین بان الواو
هنا للعطف دون الحال والمعطوف علیه محذوف والتقدیر اٰتیک
ان اتیتنی وان لم تأتنی واکرمتک ان اهنتنی وان لم تهنی محتجا
بان ان للمستقبل والمستقبل لا یقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة بها لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنی
الشرط واذا کان کذلک لم یبق لان دلالة علی الاستقبال واذا
جاز وقوع الشرطین المتناقضین حالا بجعلهما عن معنی الشرط
فلیجز فی الواحد علی ان قوله ان ان للمستقبل والمستقبل لا یقع موقع
الحال ممتنع اذ یصح وقوع المستقبل موقع الحال علی ضرب من التأویل ومنه الکلام

وهي مررت برجل معه صقر صائداً به غداً اي مقدّراً الصيد به غداً

كما في قوله تعالى لتدخلنّ المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلّقين

رؤسكم ومقصّرين اي مقدّرين التحليق والتقصير ولا يحلق ولا

يقصر عند الدخول بل عند الخروج فوضع اسم المستقبل موضعه لا يمتنع و

حالاً في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله

ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورائها اشياء اخر هي مع الستة تسعة

عن هذه منها المفعول الثاني في باب اعلمت نحو اعلمت زيداً

عمراً اشرف ابوه او ابوه شريف او ان تأته يكرمك او عنده اكرم

منها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما

تقدّم ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه ولا رجل

قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة

انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبراً للمبتدأ قبل دخول العوامل

اللفظية بعده او صفة للنكرة او حالاً وقد يظن ان منها الجمل

المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم تقوم زيد او الخليفة عبد

الملك وليس بصحيح لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع الجملة

التي لا تكون في معنى المفرد بل وقعت موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها لاسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا
ان المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة فهو لها ويؤيده انه ليس فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط
الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت
الجملة منقطعة التعين عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا
او وصفا او حالا له فانقلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية
عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة
موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد
نقضا علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا
تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال فلا تقول
جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة

الواقعة خبراً له لا يكون واقعة موقع ... حاصل انا قد حكمنا

الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي ... في هذه المواضع ولا

يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي واقعة موقع

المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف

لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك وزيد

قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد

منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا

عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة

عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرى مجرى قولك زيد اخوك

في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسر ذلك

وعدم تبيان هذه الاشياء الستة لا تفصيل وقوع الجملة هنا اذ ليس في الكتاب منه

عين ولا اثر فهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع قد نبهت

على رموز خلا عنه المنتخب هو عنه قوله فصل الاعراب يختلف آخر الكلمة باختلاف

العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يتبين به المعاني ويوضحها وهو مأخوذ من قولهم اعرب

الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب لم يعرف انه تعجب

من حسنه او نفي امر او اخبار عنه ام مستفهم عما هو الاحسن

ولذا رفعته ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررته صح

ان المراد عنه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من قولهم

عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب

ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب اختلافا في اخر الكلمة

دون اولها واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحصل

الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف

اخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف

فيه الاخر من ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان

مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بالعامل لان الحروف لاحظ

لها في الاعراب وانما جيء بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين

قوله وما في اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم

المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون الصحيح

الاخر او معتله فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو

جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان

يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع

الحركة على الالف وذلك نحو هذه ... ورأيت عصا ومررت بعصا

والفرق بينه وبين المبني ان سره ... من حيث ان الحركة متعلقة

في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا و

واعراب المبني محلي لا تقديري للحركة ... فيما تقدم من الفرق

باين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان ... ما قبلها كالقاضي

والعمى فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقال الضمة

والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات

واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرة

وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة و

ذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضي وان كان ما قبلها

ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي و

رأيت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها

الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لكن في الاسماء المتمكنة

ان تنظر واو قبلها حركة وقلبهم ... دلو حقو في الجمع افعل ادل

مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عوضا وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء معتلة الاعجاز
حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو لقيل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا
انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوها فرقا بين
المكبر وبين غير المكبر والحذف بالمكبر اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل
اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه فلذلك
ردوا ما اخذ منها لاجل الثقل واذا ردوا المحذوف لم يتات لهم ان
يجعلوا اعرابها بالحركات لعود الواو لاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حد بالحروف وعلى ما يجيء
فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها وتسنيا للطبائع

قال قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع جعل خالفتا ايضا كالمتبوع

بلا نظيرتهما في الاحاد وخصوصا لانهما مقتضية للاضافة والا

فرع الافراد فصار التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه و

مررت بابيه ولهم في ذلك التغير طريقان احدهما فتحوا حركة ما قبل الواو في

الاحوال الثلث اتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ... ثم سكنت الواو في حالة

الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الاعلال في الجر وبالياء لسكونها

ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها

فصار اباه وثانيهما انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد

وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها

الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها فقلبت

ياء لما ذكرنا ففيها النقل في حالة الرفع والقلب في حالة النصب والقلب والنقل في حالة

الجر وذكر بعض المحققين في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها اخر وهو ان الواحد

من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه

الحروف لان الواو ضمة والالف فتحة والياء كسرة ولذلك ... فلما اعربوا المفرد بالحركة لزم ان يعربوا

المثنى والمضاف الزائد عليه بالحروف ... على الحركات ... هذه الستة دون سائر الصفات

للاضافة المحضة وفاهما لواخي كانها اطرح ردها الى الاصل في
التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يدي الا فيمن يقول في
الواحد يدي وفي العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافا
مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه وابه
واعلم ان هنو وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه
وفوه وفمه وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر +
وفي كلامهم قلت لبواب لدى دارها + تيذن فاني حمؤها
وجارها * وفي الحديث الا حمها الموت وقولهم ولفظ طما
وفي البحر فمه وفي فيه ماء وهل ينطق من في فمه ماء واصل
فم فوه لحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل
الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابي حنيفة رضي الله عنه لا ولو رماه بابا قبيس اراد بقران هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حروف العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما لم يلتبس ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة رددت فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجي ونحو شعر حسان الخزرجية مرهفاء ابار ذوي ارومتها ذووها * شاذ والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاعطى
الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتي الرفع لان الواو وهي اخت الضمة تدل على الرفع اذ لا
منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت ضميرا لفاعل في
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة النصب
لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو في الجمع عليها قلنا لما فرغ لك من وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يقتضيه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلوا
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا اليا علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما وا
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع
لوجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لاسيما في التثنية والجمع المختصين
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من المناسبة
ماليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
في الكلام وبينهما خلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان
الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى من ذلك لان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم اختلف
في هذه الحروف هل هي حروف الاعراب ام دلائل الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فما الحاجة الى زيادة النون من الحركة
قلنا ليس قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذا الحرف دليل على اختصاص معنى الحركة بها دون
حاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تعاقب الاعراب وانما هو في الجمع

بينهما فالتبست قلت التثنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
بينهما ثمة الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر
لان حركة الساكن لا يكون الا بنائية فاوثر لها ما هو العدم
الحركات من المعرب وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل
النوعين من المعرب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه
اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة

اما لتوالي الاجناس واما الخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر فجعل اعرابه كاعراب المثنى وجعل
احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة
عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع
احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى
للزومه الاضافة لكن من جهة ما يدل خلاف عليه من الاسماء فقلبت
الفه ياء مع المضمر دون المظهر فتقول ان كلا اخويك في الاحوال
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لالى وعلى في الرفع فيحمل كلا
عليهما فنقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران الى ما يدل خلافه عليه
وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ
به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في فائدته
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا
تاما فصار كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بل والثاني
فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر يستقل

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به اجوا ان يتصل علاو

يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل

هذا الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في اوسطها

كسيّد وميّت وذيل وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج

في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه الاتحاد يوجد مع جميع الحروف

الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة

ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني ما

ذكره المتاخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى

فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة

الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما

تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر

فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا

معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما

ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا وقوله

ان قوله لفظا احتراز عن الحظ فان كلا ليس حكمه حكم العصا

حظا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن

الواو وقطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو

يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء

وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب والجر تكتب

بالياء نضربها بعرق الى الياء في حالتين لصيرورتها معربة بالياء في

الحالتين والف عصا تكتب في جميع الاحوال بالالف قوله

ويستوي النصب والجر في خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى

العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع السالم

واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا

للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم

تقم فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى

واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه

الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان

تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التناسب

والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فتجيء من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان علم ان النون
في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها
لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل فلم يمكن زيادة حرف ينوب مناب الحركة
وجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا يشبهها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستأنسوا
بها ثم حذفوها في حال الجزم لحذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب
على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا
ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مراتبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين فالمناسبة حاصلة وا

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت فى الجزم
الحركة فقيل لم تغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة فى
الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركت الواو والياء فى النصب
نحو لن يغزو ولن يرمى وثبتت الالف فى النصب ثباتها فى الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعنى حكم حروف المد اللين غير مذكور
فى المتن فى اكثر النسخ وفى بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبنى هو
الذى يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا بان يكون حركة اخره او سكونه لا
بعامل اوجب ذلك بل هو مبنى عليه قوله تو المعرب على ضربين
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين لم يمكن زيادتها
فى الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والمثنية والجمع فزادوا ما
يناسبها وهو التنوين فحيح لهذا المنصرف تمييزا لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين

اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل

وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا

ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا

انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل

له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل

على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمشابهة التنوين

انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف

واللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده

لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا اثروا مع الواو

حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان

الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان

الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين

الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب

وهؤلاء اثروا على مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب

وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء

وما لا ينصرف ليس مبنيا فحقه ان يقال وكان في موضع الجر

منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب

ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة

على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب

فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها

من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة

في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه

في رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه

هو حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة او ذلك فلما لم يكن فيها دلالة

على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل كان في موضع الجر مفتوحا وقيل منصوبا لم يصح

انطباقها اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة

انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد تشابها [illegible] الفعل [illegible] الاسم التام

لانه متمكن [illegible] للصلة [illegible] على ما [illegible] اسبابا من بعد وكلوا من هذه الاسباب ثانيا لا و فرع على الا

اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه متولدا من المذ

مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته مقدمة على

رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة

الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على

فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة

ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان

لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم و

كذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون

المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث

اتيانهما على ما ستبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان

من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف وانما منع الصرف

لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا

الاسم قد دخله الفرعية من وجهين وانما السبب الواحد فلا يمنع

الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الاصل

والفرع فلم يترجح

بالسبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل فتجذبه الى الاصل

لاصالته لان الاصل فى الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه

سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف

عنه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسما خمسة

حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع

السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف ما افعل صفة فللوصف

ووزن الفعل الغالب لان افعل فى الفعل اكثر منه فى الاسم واما

فعلان الذى مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين

لالفى التانيث فى حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون

هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمه وان

مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى

كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء و

تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا

يجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال

حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

لو منصرف نحو سعدان وسعلانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين من حيث كانتا موثنة من لفظه ودخلته التا فان سمى به لاسفر لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التا لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين واثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير موثرة فى المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضية فبالحرى ان لا توثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه الوصف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضية واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فتوثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال

وانما تقول رجال ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلث يستعمل

الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم

يوثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير

منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت

عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحرى ان

واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو

الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسما واما ثلث فانه اسم مفرد

قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل

قد تكرر فيها بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية

الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق

بين ثلث وثلثة وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة

او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان

الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في

طلحة وبنا الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلمة حين ضم اليه ابل الكلمة موضوعة عليه

محرم تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه

فانقلبت البيت التاء في طلحة لازمة ايضا فما بالها لم تنزل منزلة

سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة لعد العلمية دون الجنسية

واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما فالالف فيهما كالجزء

من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي

في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء

قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل

منقلبة عن الالف لم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى

فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها

ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ايضا ولو كانت الياء الثانية

منقلبة عن همزة اصلية كما كانت الياء الثانية في نحو خطية لوجب

ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو صحارى على مثل صحاري

كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير فان قلت

اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى

ليس في شي من افادة التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انه اعرض عن هذين لالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب الشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرر له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل هذا الباب اساور واناعيم وسائر الجمع الذي ليس على زنته واحد مبني عليهما والى هذا اشار المصنف رحمة الله عليه حيث قال كما ان اناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار ثم اسورة واساورة ونعم وانعام واناعيم تحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما غيرهما ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى. قوله وان كان الاوسط متحرك

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع فاشبه الآحاد نحو كراهية وعلانية ورفاهية قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم واثبتها في النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء في مثل فواعل لانه جمع بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنها بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع نحو ان يا سيد فان ميت يجوز فيه التخفيف والتشقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف واما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي لان الياء مستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى الياء في ضوارب فيكون جوار كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل فوقاً وستة حالة التعريف اما الحرف

الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية

واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سبباً مؤثراً لكونها مشروطة بالعلمية

في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها

العلمية لان الاسم العجمي اذا الحقها التعريب في حالة العلمية

كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متمحضاً ظهر

العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و

ان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا

اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها

وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس تفعلان فعلى

نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون واذا نكر صرف

لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل هو ليس بوصف

كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف

نحو احمد وان جاوزته في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء

واذا كان غالباً على الفعل كان بمنزلة المختص به فالفرق بين النسبي بين النسبي بين النصر والفعل وان

العدل وكذا العدل عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في النكرة شيء يسمى عمر وزفر اما زفر في قوله يا بي الظلامة منه النوفل الزفر فانه كزفر وليس بمعدول فلو سميت به رجلا صرفته وعمر اذهب في هذا الباب لانه لم يوجد الا في العلم فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن معرفة فيصرف نكرة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان وان يكون لازما ولا يكون لازما الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجد في بعض النسخ سلمة مكان

سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه قوله ولذا

الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى

الحرف نحو معدیكرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية التركيب

فان نكر صرف وصل والاحد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى

الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجي ويجوز في

نحو معديكرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا فيجر الثاني

الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم

قبيلة مثلا فيقال معد يكرب او كرب في الاحوال

الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة

الا نحو احمر وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن

الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وعند

الاخفش ينصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفية قد

زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب احد واما حجة

سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية

ووزن الفعل فلما سمي به زال الوصف فلما نكر عاد الى

اصله الذى ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية لم
تزائلة ليجرى على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذى
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش فى المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع فى مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن
فقال كان فى الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان
فى الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمى به كان ابعد من الصرف
واذا نكر بقى غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلا
وفعلى فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمى
فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له فى الآحاد
نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا فى قول ابى الحسن الاخفش
كما انصرف احمر فى قوله بعد التنكير لان المشابهة
بالاعجمي بمنزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيكون مشابهته فانما مقام السببين

فاذا كان الامر كذلك يجب ان لا ينصرف عند التنكير على
ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما
عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط
وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمتنع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت احد
السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى
قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا
واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يعتبر فيه الا منع الصرف لان
الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في التسمية
فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فان قلت لعل السكون قاوم العلمية فبقي
العجمة والتانيث ولا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة لعلة سبب
لا السبب واعتبارهما فبقيت العجمة والتانيث لا باثرهما اما التنكير

الرباعي نحو قدم اسم امراءة وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
حُبْلَى حُبَلِيٌّ وحُبْلِيٌّ بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حبارى الا
الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجرى نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراءة وان سميت به رجلا صرفته
لخفة الحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم
يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث لهذا لم تظهر التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى تظهر في التصغير قُدَيْمة
وعُنَيِّق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التاء لانه يمنع الصرف وان سميت به رجلا او امراءة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى لمؤنث قبل التسمية به

الأيدي ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسما مونثا

قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه منع الصرف

اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله وجذام

فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عشرة انحاء فالاول

التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه

وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين

لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا

عن اجتماع الساكنين وفعال هذا مونث بدليل قوله ولانت اشجع

من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر الامام عبد القاهر

رحمه الله ان نزال عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث

الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل في ضربت هند

وفائدة تانيث الفعل التوكيد المبالغة كانه يدل على معنى انزل

ثلاث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة

كذا دالة على قصد تكرير الفعل جمعه ثلاث مرات ونظيره ما ذكره

ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني

ونظيره الغيا والمعنى الوحي الوحي قال فلما عدل عن انزلى استعمل

في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون

معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلتا عن

حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة

كفجار للفجرة وحماد من المحمدة وهو ايضا علم الا انه من اعلام

الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت

معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهي

الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها

في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة

والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية

والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر

لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء

هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها

فان القول ما قالت حذام وهو للجيم بن صعب في امراته حذام

وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث

نحو يا لكاع ويا خباث وهي الضامنية على الكسر لمشاكلته فعال في
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا منه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع
يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع
علما لامراة لئيمة تعدل عنها هكذا قال الامام عبد القاهر و
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو
خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا
اختص بالنداء في حال السعة قوله وكل ما لا ينصرف واذا اضيف
او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
او دخول اللام على قول من يقول بان المقتضي بالمنع في هذا الباب
هو التنوين ومنع الجر تبعا للتنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه لم يستقل فقد
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوطه
لخروجه عن حيز الوجوب لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور تبع حل ما على قول من تبع ان الجر
بالمنع فانجراره بهذا في حال ان تعالى القصد ان منع بعض ما ياتي الفعل تبع

يجري اعرابه مجرى اعراب في تعريه من الجر في كل حال والو

الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف

خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما

اخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم

لا يقال ان حرف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاملها

الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من الجر

لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تغير

في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان

هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك

بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة في جملة الفعل من

جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف

اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض

اعلم ان الاصل في كل اسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني

الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة بينه وبين ما

لا تمكن له اعني الحروف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة

الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المصنف للمبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او
اشبهه ليس على وجه لفساده طردا وعكسا لان المبني المعرب المنفي
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبه الحرف وكذا
الصدر من المركب ليشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه
الاشياء ليس مبني بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان يشبه
الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني اللازم فاما اين ومتى وكيف وانما
بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت في الدار ام في السوق ام في المسجد وغيرها من
المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك
اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد او
اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى
حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجاز قوله او ما اشبهه كالذي والتي شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما تبنى اين وكيف على الحركة والاصل في المبنى السكون للهرب من التقاء الساكنين اختير الفتحة قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يودي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما يبنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجهت بالخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارض وبين ما يكون هو غريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى منكرا بنحو يا احمد ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المحذوف وعنه اليا اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا
يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا
من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح
لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
بني الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف
اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص
ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حيث ومن قبل فانما
لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ولوحظ فيه كان معنى الاضافة مقدرا
فيه والاضافة معنى من الحروف واذا اظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن معناها وانما على اخر المحذوف

الحركات وحيث بنى على الضم لان النصب والجر قد يكونان حال الاضافة
نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر اتقاء عن المخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر
بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام
لا يستحقان الاعراب فبنيا وهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فقد
استحق الاعراب لسبب المضارعة فما بني منه بني لعارض وهو ما
لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لشبهها بالماضي نحو فعلن
عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء
كما صح نحو القود تنبيها على ان اصل باب وانما بني عند لحوق
نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
نحو لتعلمن فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه الكلمات
منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلثة تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهو واقع كالفعل
المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو
واقع كالحرف وغير العاملة والاسماء غير المتمكن الا ما تضمن منها معنى حرف

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا وقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمه الله
عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون
عاملا او المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
نقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول فيه كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي عزى
المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو ظن او قاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة يعني ان غير اي الاسماء المتضمنة

لمعنی ان تجزم الفعل المضارع وقد بنیت لتضمن معنی الحرف نحو

من کضرب اضرب وکذا اخواته الا ایا فانه لم یبن ان تضمن معنی

الحرف لوجهین احدهما ایذانا بان الاصل فی الاسماء الاعراب کما انه

ایذانا بان الاصل فی الافعال البناء والثانی انهم حملوه علی ما هو نظیره

فی المعنی وهو جزء وبعض علی ما هو ضده وهو کل وهم یحملون

الشیء علی ضده کما یحملون الشیء علی نظیره قوله

والعامل عندهم ما اوجب کون اخر الکلمة علی وجه مخصوص

قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمکن والفعل المضارع وقد عرفت

ان الاسم هو الاصل فی الاعراب وان المضارع قد تطفل علیه فیه

بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف

والاسماء وغیرها بوجه بالاسم المتمکن سبب لثبوت وصف فیه

کالفاعلیة او ما اشبهها والمفعولیة او ما جری مجریها والاضافة

ونحوها وهذه معان معقولة لیستدعی نصب علامة یستدل بها علیه

فجعلوا وجوه الاعراب الذی هو الرفع والنصب والجر لیدل علیها

وسموا تلک المعانی مقتضیات الاعراب والاشیاء التی تعلقها به سبب

لحدوث هذه المعانی عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء بما تقدم ذكره فيستدعي اجراء حكم الاسم عليه ولاجل ذلك حيث وجد ذلك او فرط من المضارعة وذلك عند وقوعه بعينه موقع الاسم اذ الرفع اقوی وجوه اعراب الاسم نصبوه حيث وجد الرفع موقعه لكن معه ما يجعله نقيل الاسم ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم جزموه حيث وجد او قل لخط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من نقل الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا تلك المضارعة الاسم مقتضية الاعراب والذي هو به او فرط من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه نقل الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل النصب والحرف الذي حرمه عن نقل الاسم وشبهه اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت قوله والعامل عندهم ما اذ كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل سبب لحصول المعنی المقتضی لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل

جزبان هذا غنی عن الشرح قوله

ومهما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت عينيه اعلة تأثيره تزيد لك

اذا رايت العلام في غلام زيد يوثر في الثاني فيجره وعرفت

علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعريف هذا الحكم الى كل

ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت

علته اى علية الاول اى عرفت ان للاول اثرا في الثاني

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جار مجرى الشاذ

النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة

الكلى وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلى مقدم على الجزئي قوله

الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد

تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم المحرك

انما يعمل بعد تقويته به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع

والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا تقتضي شيئا سوى

ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على اسم

الرفع فعامل الرفع ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الا

في اقتضاء الفاعل الفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه و

سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفا

لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى شيء لشيء في ما معين فاذا الاسنا

كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن يتصور الاسناد لابد ان ينتقل

الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية

فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وهو ذلك

الفاعل اذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل

لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك ان

الفاعل عند النحويين المسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان

احد شيئا بدلالة قولهم طال الخروما زيد فاذا كان شرطه الاسناد

الاحد افليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان

ليس بناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية

بفعل واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو وقوله فان لم يكن مظهرا فمضمر واعلم
ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب
الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل نحو ومتصل وهو اما بارز كضربا
ضربا وضربن وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمخفي في ضرب غيره
كالمخفي في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول
به من غير وساطة الحرف نحو ضرب زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان
يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما
وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين
نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل ذلك لافادته نوعا من المبالغة
والتوكيد يعني انا بانه معطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء
بصفته فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقد عليه حديثك
واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره من
يسمع حكاية يخلها صدقا وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان
منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت وارايت نحو اعلمت زيدا عمرا

فاضلا وقد اجاز الاخفش ظننت وحسبت وخلت وزعمت قد تضمن خبرت
وخبر وحدث ونبأ وانبأ معنى اعلمت فتعدت تعديته

١٠٢

الفاعل اذا بني له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطي زيد
درهما اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مثلا
انه ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في
الماضي ان يضم اول متحركاته وتكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب و
استكرم فان اول المتحرك ههنا التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج
وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد
فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويكرم و
يستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب ويقال لهذا الاسم مفعول ما لم يسم
فاعله ويقال له فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعولا معنى نحو ما زيد قائما
الخبر ويجوز الاسناد الى المفعول اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اذا كانا في
باب اعطى نحو اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في
المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي اخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا
الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان
المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز
ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن من الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا
لانه لا يلتبس لان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك

زيدا اي ظننت زيدا الخ للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان
ما نصب به يسمى المنصوب بالخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي اذ انك تقول
ضربت زيدا وبلغت اليمامة ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي منصوبا به لانه قد
به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوب بالخاصة لانه يرفع
الابهام فلا يجيء الا فيما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل
طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا
والتمييز بالمنزل عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا
تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من
سلوك طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا اي شيب راسي وقوله فصحت هذه الجملة لما فيها من الاشعار
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب
تمييزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي
واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق
ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف الاعتبار
قوله الخ المنصوب فانه المنصوب بالخاصة الافعال التامة وما جرى مجراها في التعلق كيف

وجعل الخبر قسما من معمول الموصول لمناسبة هو عامله ههنا قلنا انه جعل قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من الفعل الغير فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعاشر خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات المعنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما في معناه نحو ذهب ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضربا من القليل والكثير وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون محددا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب مصدره او غير ما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى وَاللّٰهُ اَنْبَتَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ نَبَاتًا فان نباتا وان لم يكن مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه في نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده وليس بمصدر

ساط سيف بل لسيل قوطهم ضربته سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا
للشئ وحده ذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا
لما انه ضرب مخصوص هو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا
الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت
لعدم دلالته عليه فبالحرى ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكرتم
وايضا ما ذكرتم منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل
على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله
والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا
لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها
قد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيهما ثم ان حكم الزمان
كله مبهمة ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها
وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء
كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما
المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في نحو كما حضرت في الطريق

التغلب معلوم ومن الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب

ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان

يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع

ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان

فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة

زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه

بنفسه لانه اشبه الزمان من جهتين احدهما انه مبهم غير محصور مثله

قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع

كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله

تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على

كل زمان مستقبل والثاني ان هذا الظرف لا يتقرر على وجه

لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا

والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك

به مسلكه في الانتصاب وعند هو لضابط الظرف من المكان والزمان عند النهاة

عندهم وفيه ثلاث لغات عند وعند وعند ولا يستعمل الا ظرفا او اسما ويدخل عليها من

وحل ها وقول العلمة خرجت وذهبت الى عنه خطا وكذلك

امام وخلفت تك تقول امامك خير من رائك فالحاصل ان

الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى

من ظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما

وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله

الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون

وبين وسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وما يكون

اسما حتى لو قلت ضربته وسط راسه اى جانبا من جوانبه

ولو قلت ضربت وسط راسه اى ضربت راسه لان الجرم والوسط

نفس ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي

وسط الدار بالتحريك وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون

وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما تسكن فيه وليس

بوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار مكان

محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا

حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه نصبوا نصب المفعول به فحذف

ونصب في خلقت الدار بمنزلة بنيت الدار وقد ذهبوا في قوله بأن مصدره

يجيء على فعول وهو من مصادر الأفعال اللازمة بمعنى قعود

جلوسا فلان مقابله لازم أعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة

على الفعل بأنما أعقد من المنصوبات العامة لأن الأفعال في نفسه

الإقدام وقد شرط في انتصابه أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل

ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن

ولإكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس لأن المفعول له

إنما ينتصب لأنه في ضمن الفعل إذ قبله المعنى على وجه من الوجوه ولن

ينتصب على هذه الصفة إلا بعد هذه الشرائط وفقد فقد خرج عن

الصفة لأنه إذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله

وإذا كان فعلا لغير من له الفعل الأول فكذلك لأن فعل غيره لا يدخل

في فعلك وكذا إذا لم يقارن الأول في الوجود لأن الفعل الواقع أمس لا يتصور

دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز إلا بانقضاء العين واقتضاء الفعل

أيا[illegible] له حيث ... الشرح والمراد بهذا المثال أن يؤذن بقولك وإن المفعول له كما ينصبه

المتعدي ينصبه غير المتعدي وإن المفعول له ليس إلا غرضا لفاعل الفعل المذكور كما هو

لبعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض ولهذا
جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المفعول
له لا يجي نكرة بخلاف معرفة خلافا لابن السراج قوله والمفعول معه هو المذكور
بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى
الماء والخشبة وتعديده من المنصوبات بعامة
انما تستقيم على مذهب الاخفش لان الباب
قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع
وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو
فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها
من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في
الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل
والاخفش على ان انتصاب ما بعد الواو انتصاب
مع نحو خرجت معه فقد زيفوا قوله
بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في
قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف

الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا
لا يتحمل حرفيه الاعراب
اعربوا ما بعدها اعرابه
مع لما وضعوا الا موضع غير اعربوا
ما بعده اعرابه
قوله
والحال
من المنصوبات
العامة الحال وهي بيان صيغة الفاعل
او المفعول به حقيقة الحال هي الهيئة
التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل
له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد
راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام هيئة وقوع

عليه من هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول به ثم انه اما ان يكون فاعلا

او مفعولا به لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او شبهه

من الصفة العاملة عمل الفعل وذلك عند ما يكون العامل فعلا

ما اشتمل فاما قال الحال فيها ليس فاعل لفظا الا انه فاعل معنى

لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا

مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد واشير اليه قائما

من معنى التنبيه وفي اسم الاشارة وانما قال هي جواب كيف

لانه موضوع للسوال عن الحال فالحري ان يكون الحال مفعولا

في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان حق ذي الحال ان تكون

معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما لو تطابقا تعريفا وتنكيرا لابيا ان

يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقيهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال

بالتنكير هو ان الحال تجري مجرى الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه

نعتا للفعل او اراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل فاجري

مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره

قوله واذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها

اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت
النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالا
او مقصودا بها وبذى الحال بالا نقضا للنفي كما في قوله
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد
متخوفا يوم الوغى الحمام + وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اريد
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا في اطلاق
القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم + عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذاهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة

من صاحبها معرفة واما عند الاخفش فلما كان رتفاع

ظلل بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا منه

وجب تقديم الحال عليه لكونه موصوفا بقديم فالحاصل ان تقديم

الحال على ذي الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا فاللازم نحو

جاءني راكبا رجل والجائز كما في قوله جاءني راكبا زيد

وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا

نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا

عند ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة

من التوابع واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع

والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع

له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك

والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس

عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى مبا

لغ بسلزم الارسالة كافة للناس اى عامة متناولة

لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل

اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث

هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل

من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و

احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق

لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله

عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل لا انها

لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة

من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول

لا نعنى بقولنا فعل احد بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند

المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل

بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة

بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
كل هو مستحقه في الاصل حمل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيد عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب ولم تدخل
على الافعال في العمل فلما لم تحصل للماضي مضارعة من الاسم لم يعط للاسم اذا كان
بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسط انما كان ماضيا في الظاهر الا انه على الحال
بدليل انك اذا اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح ذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا من فعل لذات من قام به الفعل
عمل الفعل المبني للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل عمل

المبنى للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط

احد الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون

غلامه مرتفعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في

التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب ثم فتح الميم حتى لا

يلتبس بمفعول الافعال فصار مضربا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع

فصار مضربا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك

لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار

على يفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول

يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهو ما لا تجرى على يفعل من فعله

واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد

وصعب وما اشبه ذلك مرتبة هذه الصفات عن مرتبة اسماء الفاعلين

ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتونث فاجريت مجراها في العمل

فقيل مررت برجل حسن وجهه كريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء

بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباؤه بالجر دون الواو

ليكون ارتفاعه بالفاعلية سبيل القطع اذ لو احتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المبتدأ لقيل كرموا

اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف

عملت هذه الصفات وهي معنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم

قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني

الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في

الحال الآن الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في

اسم الفاعل وكونه بهذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه

حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم شيئا من العلم

فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه

تريد الحال والقيام قد كان معه قبل حالك بزمان ويدل

على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس

قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال

محكية وليست بالحضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو

كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان

هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا

زيد حسن مريداً به سيحسن او كان حسنا ثم انقطع قوله المصدر هو
الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل مشتق منه
ان المصدر اسم يستقل بنفسه يستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر يدل على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يصاغ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لابد ان يكون فيه الاصل والزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو
قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر
مشتقا منه وانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في
الاصل في العمل الفعل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل له مرفوع نصب كان لمصدره ذلك ثم
قال فاعلا ونحو الاضافة مضافا اليه ومبتدأ كما تقول من ان ضرب
زيد عمرا لان الفعل المصدر ربان بمنزلة المصدر في كونها

نحو اعجبني ان يخرج زيد او رجوت ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد

وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب في هذه المعاني

كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما

يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا

ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل ثم اعلم ان المصدر

المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول

منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا

ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو

دق القصار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني

ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد

من ان ضرب زيد عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف

الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان

ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم

والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع

ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم

الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالمضاف اليه في الوجهين الاخيرين

منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما في الفاعل اما اللازم فلا

المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب زيد

فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا

على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد

اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا

كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب

مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته

ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام

مصدر منون يتيما منصوب به وفاعله محذوف وحذف للعلم به ولم يضمر

لان المصدر اسم جنس ولا شئ من اسماء الاجناس يحتمل الضمير ومما

يدلك على ذلك انك تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله

وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر ومحتاج

في الخبر اقتضاءا لمسند اليه فاذا قدر خلوه عن المسند اليه بطل بخلاف المصدر فانه

والاسماء كلها لا بد فيها ان يكون مسندا الى شئ وما قوله تعالى وهم من

بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر

مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى

قراءة فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به

ويجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية

متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف كل اسم اضيف

الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني علم ان الاسم غير اصيل في العمل

انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر فيهما لان في الكلام

معنى حرف الجر فتقوى بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين واعلم

ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف

نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد

فاذا اضيفت تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه

وذلك لان قيام المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف

اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال

كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون على وفق اللفظ

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص

راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب

عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض

الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف

المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من

قال في الغالب احترازا من قولهم ثابت الغدر وقتلى الطف

فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغدر وقتلى في الطف

لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او من نحو خاتم

فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت

خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيف تبين النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام

لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف والتي بمعنى من يجوز ذلك قال الشيخ

عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون في غلام زيد ان معناه غلام لزيد ايضاحا

لمعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه نائب من المضاف منزلة التنوين

فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون فينبغي كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا

في المضاف والمضاف اليه فلو كان اللام مقدرة ههنا حتى يكون حرفا لوجب ان يحذف

التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سوالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف
حذف فاخرجها من ان تكون في حكم المذكور وفي اعداد المضمر اذ كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني فتقرر
جنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز جعوان الكوفي الاترى
لم يعربوا اياما مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر الجرجاني ان
في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل عمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة العمل عند تبينها عند الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واما ان يراد
السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوى على العمل لان تضمن غيره الحرف لا يكون جالبا للعامل ولان المعنى من
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين لما كان
معناها يشتمل على معنى الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم فالمتضمن على
هذا التفسير هو المضاف دون المضاف اليه العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا معنى الحرف لكان مبنيا

نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا

الا بان نعطي الاسم حكمه فنجعله مثله في كونه علة تجب بها هذا الحكم

ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه ونجعله مثله كي

يجب بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو

الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه

على ما ذكره افا نقيل فعلى ما ذكرت المضاف متضمن الحرف

بني والجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم والاغلب اذ البناء انما هو

مناسبة للحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص

الاسم فلا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف

من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي وجبت

في مفرديهما قائمة او تقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف

ومعاقبة التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي علامة التمكن والاسم

لا يبني مع التنوين فكذا ما قام مقامه قوله لفظية اعلم ان الاضافة اللفظية

التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ وكما هو قبل الاضافة

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيدا الان او غدا ويدل على ان هذه

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاء زيد راكب

عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه

التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير الوجه

الى حسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع اجزاء الموصوف به واذا ارتفع

به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن

اضيفت الصفة اليه يدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها

في هند حائل وشاحها وتانيثها في هند حائلة الوشاح قوله

والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين

التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين

فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية

من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه

لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي يحصل بها التعريف او التخصيص

قوله ونقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل
حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست محضة فاذا
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد
الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لايقال
الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف
في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيفقد
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضفت افدت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لايقال ا
الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لانا نقول ان اللام
لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضارب زيد وانما جاز
هذا لان هنا نونا تسقطه ويعاقبه المضاف اليه فيكون في
فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد جاز الضارب الرجل

مع انك لا تقيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث ان الظاهر

اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فلو اجيز فيه

الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل فلا يجوز

الضارب زيد اذ لا تقيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع

والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه ولما نحو الضاربك

والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باستبدال الضمير المتصل

من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل

التخفيف جدا وانما المجرور ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في

الفعل في قولك ضاربك لانهم لما رفضوا فيما يوجب فيه التنوين او النون

تجمع بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربيا وضاربوك كراهة

اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجب فيه تبعا له الجر

للباعث وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا تكون الا

ضمير المجرور هذا ما اختاره ابن مجني وقال الامام عبد القاهر

انه ضمير منصوب بمنزلته في تضربني قوله والاسم التام انما ينصب

التام التميز لانه لابهامه يقتضي تبيينه ورفع الابهام عنه انما يجب

الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول

اسماء الفاعلين والمصدر الا ان اى ان اقول لك فى قولك راقود خلا

قد تم اى امتنع من الاضافة فصلا فيه من التنوين ومبهم يحتمل الاجناس

المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضاربا زيدا

فى انه ايضا يقتضى مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين

كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما يحتملان

اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما

كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو

من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا ملؤه عسلا

ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة

فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطى الى الضمير يمنع من جره

فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون ابدا وقد يكون زائلا

فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول فى راقود خلا

خل وفى منوان سمنا منوا سمن اما الثانى فهو التام بنون الجمع والاضافة

اذ ليس لك ان تقول فى عشرون درهما عشرو درهم ولا عشر لانه موضوع

المضاعف عشرة وليس يجمع على حد مسلم ومسلمين اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلثة عشر او يقع ثلثون على ثلثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم موضوع
مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو
والنون يمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لا يمكن
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل لانه مضاف
الى المضمر ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع اضافة الملؤ
قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع محل لا يتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه

لكف قلنا لذلك المثل لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص

كالا... والى ما هو موزون ومعدود كالرزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل

اولى منه وتمثيل التنوين ثم العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة

او الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة بنقصانه

التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الوضع مثلا الى الكف

لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدل على هذا انك اذا جئت بالكف منونا غير مضاف

اليه لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التمييز البتة و

انهم شبهوا موضع كف سحابا بنحو زيد عمرو فوجب ان يكون العامل للمضاف

المشبه لا للمضاف وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا هنا قد انتصب من

وجهين احدهما بشبه التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان

اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة

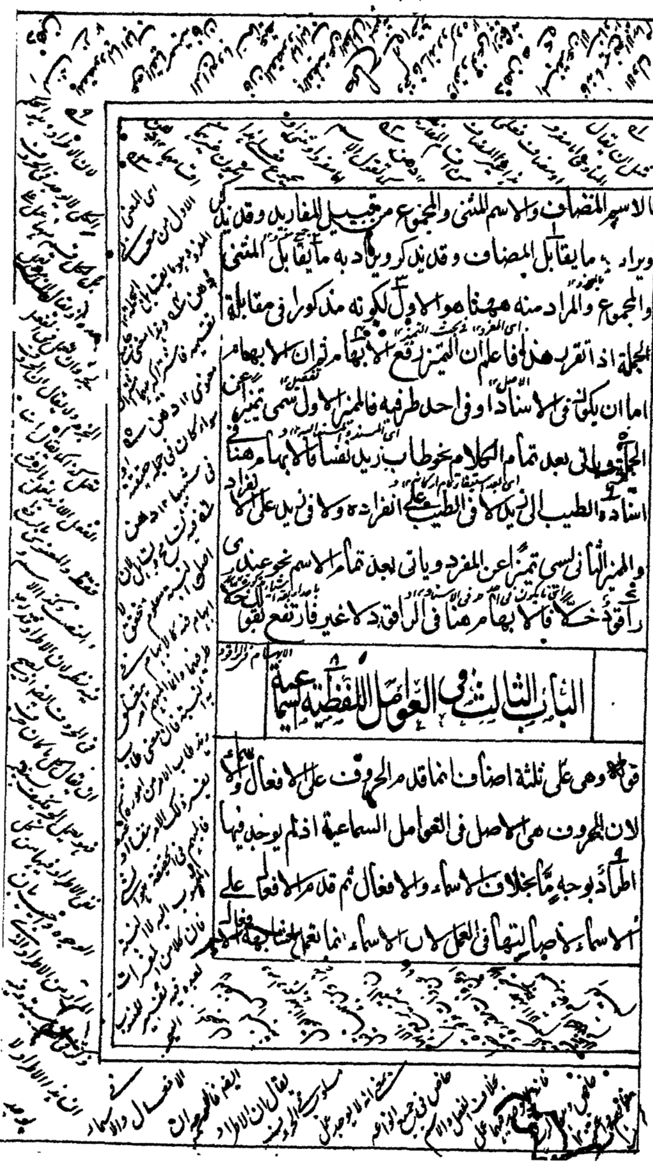
ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول

العقل لاجماعهم على نقضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول

واحد لعمل الاتفاقهم لو نسبها لا غير الا انهم اختلفوا في العمل ايهما ان

للتنوين هنا لا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام مشروط لكونه مقتضيا للتمييز لابهامه وقد انتفى شرطه ههنا

الشيخ هو الذي غرّ المصنف من جعله العامل ههنا هو الاسم المنون
لان الشيخ كما جوز ههنا النصب من وجهين جعل المصنف الاول
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على
واحد فالعمل للاخير منهما وجوداً الا ان ذلك خبط يظهر بادنى
فيما ذكرنا فتأمل ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياساً لانك اذا قلت لي ملؤه عسلاً فقد قست ما
عندك من العسل بملاء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا او
لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم تقسه بشئ قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وهذا



فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر
ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة
الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التميز رفع الابهام وان الابهام
اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز الاول سمي تميزا عن
الجملة وياتي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في
اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد
والمميز الثاني يسمى تميزا عن المفرد وياتي بعد تمام الاسم نحو عندي
راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع الابهام بالخل

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء
لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها
الاطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على
الاسماء لاصالتها في العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

او الحروف فهى فى العمل متأخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل فى الاسم على
ما هو العامل فى الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل فى
فى الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا فى ان
ان الناصب هو هذا الحرف او الفعل فى قوله عامل فى الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل فى كل واحد من جزئى الجملة لا فى الجملة من حيث
هى الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هى الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار فسبعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معانى الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة فى افادة هذا المعنى الا ان جوهرها تختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض فى اخذت من المال اى
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء الا ان قيل ان الاموال

اه كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بأن البصرة مبدأ خروجك

لا انتهاؤه والاموال افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم

في قولك خرجت من بصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ

لا يمكن ان يكون للتبعيض وغير خارج قد يكون للبيان في نحو عشرين

من الدراهم لان العشرين قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم

تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا

اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة

في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد وفي حال

الزيادة على قياس من دخولها على المرفوع حروف الجر موضوعة لمعنى

حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل

قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تنخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال

السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه ما جاءني احد الى القصى ولهذا قالوا

للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد غير زائدة محضة بل لتوكيد

معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى استغراق جميع الجنس

والعلماء اذا اتوا بها وهو منكر في سياق النفي الاستغراق البتة النكرة

نعم اذا لا نقول ما جاءنى حد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا له اذ صحة في
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام
الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان اللام للتاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه
مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى الانتهاء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى في معناها الا انها تفارقها من وجوه وهي ان
مجرورها اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى

فاته الصبح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى [illegible]

اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل

المعدى بها [illegible] فيه ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي

غايته عليه كما ذكرنا [illegible] منقضيا ولا يجب ان يكون مجرورها الى

اكلت السمكة حتى [illegible] جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى [illegible] او ثلثها

لان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة تعدد كل الرأس فلا يجوز

ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس ولو جاز ذلك لجاز دخولها على ما

ليس باخر جزء من الشيء وما يلاقيه [illegible] وهذا المجرور على ضامر وان الى تدخل

على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر

فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزمها الجر بل تكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها

بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاء في القوم حتى زيد فكذلك

والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها

لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا

يتصور ان يكون احد طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تكون

لتعظيم او تحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وظرف له وان اخذ من اعلاه فادناه
غاية وظرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى
خارجة او حتى خرجت صفية حتى جاز في مسئلة السمكة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع
على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول وفي
فهي للظرف ويقال له الاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في
الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه
ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى
القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما تحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة
الاستعمال وربما للاختصاص رفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما به وقد وقعوا موقعه الواو بعد حذف
الفعل لذلك نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله ابدا عنها التاء
المخرج في المخرج اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل ...

الواو نحو تالله لأكيدن أصنامكم وأبدل التاء من الواو كثيرا في كلام
نحو تراث وتخمة واصلها وراث ووخمة ثم ان
الباء لأصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز
الفعل معها وبدخولها على المضمر نحو بالله وبه لأعبدن
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك أخبرني
للمجاز ليس بصرح على الحقيقة والواو لكونها فرعا عن الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل الا على اسم
الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت
التعدية في وجهها الآخر قلنا نعم انها في سائر الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم واداة وصلة
للفعل مكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها وقالوا
والفرق بين الباء ومع ان مع تأتي للمصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد يزاد
في النفي نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم على احد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى
بالله شهيدا وزيادتها في النفي اقيس منها في المرفوع كما سبق [illegible]
وقال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به وله
ملابسة له اجرى مجرى الملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى
هذا جاء في اخ لزيد وابن له وقام زيد وقعد فيكم واما رُبّ فهي للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رُبّ والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل رايته وانت تريد ان تقلل ذلك بعد ان اصلها التقليل ثم كثر
عليه الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في موضع المدح
وعدّ المآثر شعر الارب يوم لك منهن صالح * ولا سيما يوم
بدارة جلجل * وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها
يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك الا زيد وانما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لانها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب ان يصرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة واختصاصها بها

سعنى التقليل فيهما ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهذا لانه

لا يريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا فسر بالنكرة

[illegible] معينا كالمجازي وقوله لم مثله رجلا الجاز ان تعق

رجلا كما جاز في امثاله [illegible] كان فعلها الذي تسلط

على الاسم يجي بحذف وفاقي لا لنثر ولا يكاد تظهر الا في الشعر

قولك [illegible] لانك اذا قلت [illegible] يوم كان المعنى رب

رجل اكرمته او لقيته والحالة [illegible] حذف كما حذف مع الباء

بسم الله ولا يظن ان [illegible] السلطة هي اياه على الاسم لانه

مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا [illegible] اياه عليه لزم كون الشئ فاعلا

ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم صفة اذا كان مظهرا اما

بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا انما يلزم الوصف لكون

عوضا عن الفعل قيل انما لزم مجرورها [illegible] لتكون عوضا عن الفعل وقيل

انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل [illegible] رجلا قل ما مثله واقل من

رجل [illegible] ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته

[illegible] لقيته فقيل لا نعلم [illegible] استلقافيما قليل [illegible]

ربما يود الذين كفروا راجع الى المعنى المضى لان ما اخبر به تعالى
فيما استقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل
رب وقد بقى هنا سوال وجواب لا بد من ذكرهما وهو ان يقال
اذا قلت رب رجل يتيم ادركته مثلا كان رب رجل صلة
الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى
برب ولم يوصل حرف جر اتصل بالفعل المتعدى الا وقد
حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك
والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت
لاستغراق الجنس نحو ما اتت من رجل في انها مفيدة فائدة
وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل
قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى
غير التعدى وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب في الكلام لكان
الفعل قبلها متعديا بمعنى اخر غير التعدى وهو التقليل وهذا
التشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفا و
تارة اسما مضافا فالاول فنحو خلعت على

حرف جر لايصالها الفعل الى الاسم وهذا زيد على السطح

لايصالها معنى الاستعلاء المقدر في الاسم قوله عليه دين تخلو

عن معنى الاستعلاء الضابط ليل قوله ركبه دين اما الثاني

فنحو ... عليه ... وهما اسم اعلاه اذ لو

حرفا لما دخله الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون اسما

حرفا وايضا اما الاول فنحو رميت عن ... ان السهم قد

تعين عن ... وجاوزها الى غيرها و ... اخذ عنه العلم لان

العلم قد تعدى اليك وفيها ... وزيادة معنى المجاوزة الا

تراها تدل في رميت عن القوس ... ان مبدأ الرمي منها قال

عبد القاهر رح وكل موضع لم يصلح ... معنى التعدية كان

مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقال اديت الدين من يد لان

هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضعا لا يجب فيه ان يكون متمحضا

للتعدي جاز ان توقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه به عن العيمة

يعدها عنها وجاز به حلها الى الري وان شئت قلت من عن معنى

... ومن علم من انك موضع يناسب معنى المجاوزة ... فيه

أنّ فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعدّاه اليه انما تريد أنّ
فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما كونها اسمًا ففي نحو جلست عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفًا نحو قولك الذي كزيد
اخوك ويدل على كونها حرفًا و[illegible] [illegible] ولو كان اسمًا لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقًا بالفعل والفعل لا بد له من فاعل فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذًا حرفًا بل اسمًا جاريًا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقال جاء الذي قائم
الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزًا مستمرًا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسمًا في نحو قوله يضحكن
عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة [illegible]

لكنو ... عندنا مذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما ويكونان

معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ... مذ يوم الجمعة اي

اول الوقت ... فيه الرؤية يوم الجمعة ... وهو بمنزلة من الجارة في ان

الغرض هي الدلالة على ... ولا يحسن النكرة بعدهما ...

لو قلت انت عندنا مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك شيئا

لكشف الضرورة ... اذ كل واحد يعلم انه ... كان في وقت ما

والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ... مذ يومان كانك قلت امد

ذلك يومان واول وقته واخره يومان ... يجب الاتيان بالمعرفة وان الوا...

العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على ان

ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه وبين ما

اذا كان المراد منه اول الوقت ... ان الرؤية في هذا الوجه

يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء ... فهي منفية في جميع اجزائه

وفي الوجه الاول المعنى الذي يكون المراد منه اول المدة دون اخرها

كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فقدت

... والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم

على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما ما رأيته اي آخر
مذ يومان كان مذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رأيته و
امد ذلك يومان كما تقول ما رأيته وايام البين طويلة واما التزم
تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رأيته ومذ يومان كما ساغ ذلك
مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كأنها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره المنفي نحو ما
رأيته ولو تقل مذ يومان كان نفياً للرؤية في عموم الزمان
الماضي واذا قلت مذ يومان تقيد فلم يجز دخول العاطف كما
في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه الله يجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما
ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في نحو
ما رأيته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت انتفاء الرؤية مدة بهذا
المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اولها ومنقطعاً عند
آخرها رفعت ولو اردت ان مبدأه اول هذه المدة الى وقت التكلم

فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا مستحيه بها الا انك تريد

كان بعد ولم تبلغ غايته حرف فقلت ما رايته مذ يومين يدل

انقضاء الرؤية وفي مدة او انها اول يومين من هذا الوقت ولم

تثبته بعد بل هو وانما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف

جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي

ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد

انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد

اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء

ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور

في الاول ومنصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم

خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني

القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم ينصرف

هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير منصرف

ادخلت ما على عدا وخلا نصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك وكذلك الشأن في لعل

في معلوديهما وموارد استعمالهما يشهد بما التي تضمن ان بهما انهما يحتملان ان

تكون مزيدة او مصدرية على القائل بغيرهما فانها مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير

بمعنى عدا والمجيء زيدا عدا او تكا مزيدة تدخل الفعل الصريح و

ربا ولا الحروف انما تتصل باخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل د

اوله نحو ما ضرب وما يضرب هو وس ما منصوب تسبعه على ما ذكر في

لثاية الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف في عامل

المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم

بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه

او معنا فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه

ولهذا لا ينتصب في قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل

للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو

فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل

يجري مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان

تجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل المفعول معه

فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر

في المائة لدفع هذا التناقض في حروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان

علم ان ... بثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه
والاخير ان لنداء القريب قيل ان يا قد يستعمل فيهما و قد
عمل ذكروا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن بنداء حقيقة ... للمنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة اتيت اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا ابيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسد ... ديا
بذلك من الالتباس بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد
فكانك قلت يا اباك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه
ههنا بمنزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف

امر الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابة مناب الفعل وبعضده انهم اجازوا الامالة في حرف النداء لانه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة لانه سبيل للحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا عمل بعضهم ان فيه ضميرا ومال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد لمشابهته بين هذا والمضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلو من ان تجعل متصلا بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وفي ان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

مكيفقة في قولهم ياضاربا زيدا او يا مضروبا غلامه ويا
حسنا وجهه الاخر والثاني دون الاول والثالث في قولهم يا ثلثة
وثلثين اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد واحد بعينه بل كل من
تاخذه بيده فهو المنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فقد
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم تقع موقع كاف الخطاب و
في قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث النداء اذا اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان
الرجل بلام التعريف فقصد واحد بعينه اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته

امرأة فذهب الأكثرون الى انه نكرة جعل جنساً نحو زيد الموايد
كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا
لكان جمعاً بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام
ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في
المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذا الحرف ناصبه
عرف علة البناء في المفرد المعرفة علم انه وان كان مضموماً لفظاً لكن
حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا ولتها العوامل ويدل
على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد اذ لولا
ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل
وان كان مكسوراً لفظاً وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي
تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في وصف

المظهري حملاً على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الداير بالجر وهو لانه

الظريفين لان الضم لما اطرد في كل منادى مفرد معرفة اشبه

في اطراده ما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب

ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثل امس يطرد

فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المبني

مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب فهلا منعوا ذلك منعهم في

الضماير لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف

الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال ويدل على ذلك انهم قالوا

يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم

نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل

واياك فالحاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على سننه في كل

حال ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ

والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من

المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا و

يا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

المتنبي قد اعطى شبهاً من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة
الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما اقحمت حرف التنبيه
اي وبين صفته تعويضاً لها عما تستوجبه من الاضافة فتوصلا
تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده قد سبقت
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف واللام لا تفارقانه
كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض من همزة اله فصارا كانهما قد تنزلا
منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في
غيره لان قطع الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن
الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عنها معنى التعريف اساسا فوصلوا
واما في النداء فقد تجردت للتعويض منسلخاً عنها معنى التعريف
لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت قطعها فان وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين
علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

بمان كان حقه ان يبني مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
لمحض صوت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
بمنزلة شئ احد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهي النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية اتباع الحركة البنائية
بالاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة في دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان ضا الكتاب
شبه هذا بابنم وامرئ فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ حركة الاعراب
لكن يكون حركة ابن حركة الاعراب لم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا الم
يعلهما الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة الحرف بحال نحو بعلبك فقوله
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من
بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت للمنادى والابن اي

المنادى حال صفاريته بالابن وانما لم يجوز والاتباع عند

يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد

لان القياس ان لا يجوز الاتباع فى كلمتين انما هو فى كلمة

واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا

لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة

فهى كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد

امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا

فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف

والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من

اختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين

لان الرجل اذا اريد نسبة الى ابيه فاكثر ما تكون هذه النسبة

ان يذكر كل واحد باسم العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين

علمين الا يرى انه لا يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد وما

يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين بموصوفه

اسقطوا التنوين من غير الناس نحو هذا زيد ابن عمرو وكذلك النصب

إذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة أي كان الابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رض يا
لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك وهو مع المظهر تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي
اسكن في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقبل ان زيدا لهذا
يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص ثم هذا الاشتباه انما كان لان المضمر لاختلاف صيغته
في المجرور والمرفوع في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت [illegible]

تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا اخرا بالماء فكانك قلت البصر ماء فاعجبت
حسنه فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سوال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام واجاب بان المنادى متروك كما في قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان
وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله وترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط نحر الابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر
الاسم من غير عامل من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها
محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس
رخاما فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يانس بالتغيير ولان النداء

انما يكون الا مرمهم فالمنادي يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا

التوقف بتمام الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما

وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة

احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا

ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا

يا عُنَ قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان

هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن

يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف

لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة

واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت غير المنادى والا

لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف

فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا

ذلك لان المستغيث لا يأمن من نوع تغافل من سماعه ولا التباس

وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او التجاهل فيعدم الحد

والترخيم فلم يتعرض له ... شهرتها واستشهادها

بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
او السكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه
ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار
في يا حارث لا غير قل وان شئت قلت يا حار بالضم
كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما
لكن كان التقدير يختلف وذلك نحو يا برثُ في برثن
ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة بان كانتا ... او لم يكن ... والثاني
اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم تكن لم
تحذف الا الاخيرة نحو يا حار في يا حارث بالكسر والضم على
اللغتين وان كان مدة فالاسم لا يخلو اما ان يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا
الاخيرة نحو يا سعي في المسمى سعيد على اللغتين الا ان الحركة
مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم غير مقدرة

في بعض الاحوال وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص باقي
منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان فيقال
الا ما كان في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث
ان العلم كثير الاستعمال فقبل العلمية ومن حيث انه
لا يلتبس اذا كان الحذف وتاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط
لان تاء التانيث كالكلمة الزائدة في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون
لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في ابنية
يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث منفصلة
مبني عليها الكلمة فقولك يا ثب قبل او ثبة
اذا كان اسم رجل فلو ان نقار ... ثبل واحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلثة واذا كان ... الا جد
فيه جاز فيه الفتح والضم ... لانه مشتق عن مرخم

استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
تثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع الكلام الاول مثبتا
بالنفي والكلام منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قولا وهو اخراج
الشئ عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجئ الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في الحكم كيف يخرج قلنا المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قولا والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
في الكلام الموجب او غير الموجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان [illegible] امر بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية
تزاد في النفي والنهي دونه ايضا وقوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا
نحو جاء ني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجي بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف جعل الحرف ههنا عاملا
كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة
المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه
فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ابدا لامتناع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهو اللغة الحجازية اذ البدل
فيه عند هم ... من جنس المبدل ... ان من جنس
... منه جاز

جاءني احد الا زيدٌ والا زيدٌ او ما مررتُ باحدٍ الا زيدٍ الا زيدٍ

وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه

يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام

لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها

اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت

بعد الا لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل

بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان

قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان

كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا او جزء اسم بخلاف النصب اذ

هو فضلة ولا يكون جزء من الكلام فالحمل عليه اولى وانما لم يجز البدل

في الموجب نحو جاءني القوم الا زيد لان المبدل يقوم مقام

المبدل منه واذا اقيم مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت

جاءني الا زيد ولو رفعت زيدا بجاءني فكيف ترفعه به وقد نفيته عنه

وهذا محال لان الغرض ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا

المجيء فاذا جعلته ... على المجيء لكنت ان اسقطت القوم

راساً وأشبه وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير
المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره وكذا
لو تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم
تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان
الا لا ترادف في الاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت
نافية بمنزلة ما حتى اجازت بعد الفعل كقولك جاءني
زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيداً بالفعل المثبت بلا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الا يمنع خروجها عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت للكلام
البعض فليس لك ان تستعملها الا ... وحكم غير كحكم الا
... الله اعلم

لانه موضوع في الاصل على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت

مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا

على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما

له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فتوصف

به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك تريد ان مرورك قد وقع

على المخاطب وبرجل اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك

مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه

خلاف مثلك بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة

في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله في

الاصل ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة المعنى

فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير

لمعنى الاستثناء فجروه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان

اسما متمكنا واستعاروا الا بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب

غير حيث كان حرفا نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني

غير زيد احد وما جاءني احد غير زيد وجاءني رجل غير

وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى

لغيره بواسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان

غير المتوغلة في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات

الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها

اما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى

لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز استثناء

لان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا

فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما الهة

غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة على التوحيد و

ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان

سوى عندهم ظرف مكاني في الاصل وحقه ان لا يليه العوامل

لان المعنى المقدر فيه عامل فناصب لان الظرف منصوب

في كل حال في كل موضع فلا يجوز ان يكون معمولا لعاملين في حال

واحدة فلهذا كان ... حال سواك

تنبيه مررت بسواك ... ما انت ... يدل على ... وتوسع

صلة للموصول نحو جاء الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون اجازوا

استعماله اسما وظرفا فيجيزونه في السعة مررت بسواك وجاءني

سواك قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها

قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالافعال

وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث لزومها

الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على

ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الحروف

بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع

منصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك

كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم وثمه

جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما

محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة

ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او

ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى ليكون ابعد

من المشابهة اذ الاصل فيه الاولى ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا

هٰهنا حصل بمخالفة هذه الحروف للفعل في انحطاطها عن نعته

فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذي سوغ فيه تقديمه على الاسم

نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لكون الظروف من الا

المنزل من الاشياء بمنزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في

غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر

نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان تقدم على ان

نحو قولك في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل في ما

قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف مقدما

عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل

وقد عمل الحروف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضائها

الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما

جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول

الحرف ولا عمل له فيه والخلاف [illegible] فيما اذا قلت انك

وزيد ذاهبا فانه لا يجوز [illegible] على المحل لانه

يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذاهبا خبرا له ولان مع يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه فوله ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيد قائم فكانك تحقق مضمون الجملة وتثبت
تقدمها في التصديق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح الا
انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم
يجامع لامه الا ايا ها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا و
ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو
لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فاخلوا
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه ولا يجوز ان زيد قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر
عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان لكونها مع ما عملت فيه مرفوع
المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة لانها لم تمض فالنصب احسن حملا على ما

والنصارى والصابئون من امن بالله واليوم الاخر

وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف

عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان فى الاية

تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضى

الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة

ما بقينا فى شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة

التقديم فى الاية هى الايذان بان الصابئين الذين

كانوا ابعد منزعا فى الشرك واثبت قدما فى

الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان

كلها لو امنوا يصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن

غيرهم فقد مر ذكرهم ايذانا بهذه النكتة

واما فى البيت فهى للاشعار بان المخاطبين اوغل

فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا

ولو قيل بالنصب نحو الصابئين واياكم

لما كان من التقديم والتاخير من شئ لان التقديم

والتاخير فى المزال دون القار هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضى صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغائرين نفيا

ولهذا لما فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك
ما جاءني زيد لكن عمرو جاء وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد ينزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاء
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتني كنت ترابا وقوله تعالى لعل الساعة قريب
يرجى للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه
وما لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
اذ المحال لا يترجى وقوعه والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع
اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم
او فعل الا ترى ان التقدير في المعنى ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه
المكسورة فالجملة معها على ست [illegible] لما افاد فيها تقول ان زيدا منطلق

ولذلك كما تسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة للجملة فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول وبعد حتى ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق لانها لا تقع مبتدا بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانه لو ابتداء الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع جئتني اي مجيئك الا ان هذا ما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الزمخشري ... ن ما في الارض
من شجرة ... لمشايخ بانه اما
جاز من ج ... العطف بقوله ما في
الارض ... لوقه وهو مداه
خبر الجملة ... حصول الشركة بينهما
بالعطف ... واخاه فوان زيدا
انما يصح ... وهو اجنبي عنه
من اجل ... دعمرو لالصابه له من
سبب زيد ... ويعمرو وانما فتحت بعد
لولا ان ... ايه لا يكون الا مفردا

قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك اصلا الا انه ترك تاتي من المعمول
الكلام بان وصلته بحيث مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت

ان زيداً منطلق جرى في صلتها ذكر المحدث والمحدث عنه فيتصور
كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك غرضهم ان المحدث والمحدث
عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
تزيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا علم تحقق
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
محدث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما
سيأتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان
الجمل فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فيكفها عن العمل علم
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتغيرها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما تقصر الحكم على الشيء او تقصر الشيء على الحكم
كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

ثم انشاء الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
في الحالات لعل بالتخفيف وتنتهيا للدخول على القبيلين الا ان
المكسورة اذا خففت يلزمها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان
كاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن زيدا اسد حقا قوي ولعلها
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس
فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها
من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر نحو ما

اذهب في التشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف
لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة
نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا لظهور ضعفها في
التشبه وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة
منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم والاغلب وذلك لا يتصور
الا في النكرة فروعي ههنا ذلك المعنى وهو نفي الجنس وانكار
معنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء
والخبر ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال
ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال
مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد بطلت بالا ذلك
اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل
عملهما عند تقديم الخبر على الاسم لظهور ضعفهما وفرعيتهما لانهما قد
اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل
عند عدولهما عن سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على

على المرفوع فى باب ان لظهما الفرعية وتوهما وهلا تقديم المرفوع ثم قلنا

ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا

ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما

ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه

بالاصل مع كلاء ولن اصطلاحو واعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل

على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية

نحو لا رجل فى الدار فقد اشتمل النفى على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل

فى الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفى الجنس وفى قوله

نفى الجنس نوع من التجوز لانه لنفى حكم الجنس لا لنفى نفس الجنس الا

ترى انك اذا قلت لا رجل فى الدار انك نفيت حكم الرجل وهو

كينونته فى الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل النصب فى

الاسم ودفع الخبر لكونها فى النفى بمنزلة ان فى الايجاب وهم يحملون الشئ على

ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان

الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا

ذكروا انها معربة عند الفتح وقد سبقت الاشارة الى التوجيه لمعربية لبنائه ان غير

وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فقد تعدت
ههنا العلة والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا ان
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابناء صدق لك
ولا اخوات لنسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ولامتناع دخول لا هذه على
اللام الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيدا الآن او غدا
في الدار لان تقديره لا يضرب احد زيدا الآن او غدا في الدار واما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما انّ خبر انّ
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بلا كما في ان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول ان لا
محذو بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان نصبا معنى [illegible]
مضمون الجملة هو ان يكون عامله فيهما وحجة الثاني ان لا فرع ان

فى العمل انحطاطاً لرتبة الفرع عن الاصل وايضاً ان مع المنفى مرفوع

المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا اذ

الخبر لا يعمل فيه الا العامل [illegible] ونحو لا رجل وامرأة كاينا عندنا

بالرفع عطفاً على المحل [illegible] الخبر دليل على ان لا عمل للا فى الخبر

والا يلزم اعمال عاملين فى معمول واحد على ما سبق فى ان واعلم

ان اثبات الخبر فى هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا

يثبتون الخبر فى كلامهم بل يحذفونه حذفاً لازماً كما فى قولهم لولا

زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضاً عند الحجازيين ومنه

كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او فى الوجود الا الله فقوله فان

كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز

الرفع مع التكرير فى قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبنى على السوال

نحو ان يقال أرجل فى الدار ام امرأة فيقول لا رجل فى الدار ولا امرأة ولا اعمال

ههنا وقد ذكر فى لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها لا حول

ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل فى كل واحد منهما نافية للجنس والثانى لا حول ولا

قوة بفتح الاول ونصب الثانى على ان يكون [illegible] الجنس والثانى زائدة مؤكدة لنفى [illegible]

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح نسبة

لا حول ولا قوة لبنت وقد رفع الثاني ليكون عطفا على محل

المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكروا لخ

لا حول ولا قوة رفع محل ... فتح الثاني على انه لنفي الجنس

والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس

حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه

بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التي نصوا عليها

والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوع

اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا

يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عند

كما قالوا اما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر الذي يكثر

استعماله في الكلام التكرير نحو لا زيد عندي ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على

السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو

والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب

اي اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب

ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة

في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو

ان المصدرية نحو اريد ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها لان

الناصبة المشددة لفظا او لان الجملة بعدها في تاويل المفرد في

قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني انك تقوم في تاويل

بلغني قيامك اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما ان ان للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه

قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل

اصلها لا ان خففت الهمزة وسقطت الالف وصار الكتابة

جعله حرفا براسه وقد نفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم معمول ما في حيزه وهذا لا

يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب

الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى الجحد معنى التخصيص

نحو قوله لا اخ لي وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا
فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد ليس بشيء
ولما جاز تحديد الفعل بعدها نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء
بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي فتامل وكي للتعليل
اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانها [illegible]
منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام والجار لا يعمل
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه
والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهام وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم وانها الثاني كما نصب الفعل بها
نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال
لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد على
شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فان

على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن

لان خبر المبتدأ اسم الاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس

اذن قد وضعت على الصدر حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك

لانها قد تقع حشوا فيكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان

مما يلغى وقد وقع قبله المبتدأ كان المبتدأ اولى بعمل ما وقع بعدها

وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم

لان الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد

لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع

لا بتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا

لان الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم

الشرط فهو ولذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن

كاذبا بالنصب لانك في حال الظن وانكان الفعل منقطعا عما قبلها

غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان

ان ولن وكي لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة ظننت

تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء في ظننت يقبح

معنى ولا يجوز في اذن حيث لا يبطل المعنى بفصل العرض على ما تقرر

قوله وان من بينها تدخل على الماضي بعد ستة احرف اعلم ان نصر

ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها لانها الاصل في البواقي فرع عليها

لذلك دخلت على الماضي والمضارع فتطامعهم اخواتها والاضمار فان

قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد ثبت

اذن ايضا تدخل الماضي كما في قول الشاعر اذن لقام بنصري معشر

خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه

ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي

في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على اللام

المصدر بها الماضي واما معنى فلانها لا تعلق له بالماضي من

حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام

بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني

الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي اعلم

ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان

يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت

سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا

بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول

الشاعر شعر راويت عيرا بي الزهو مطلة + حتى المصيف ويغلو

القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم

النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلاء ا

ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها

لوجب ان لا يجي ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضوع واحد

جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا

لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور وعلمت ان حتى فيما نحن فيه

حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في

الكلام ههنا مضافا محذوفا فكانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها اتيت

حذف الحجة بابي المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار نائبا للمصدر منابه ثم ان الفعل بعد اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فان
اعنى السير قد مضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض هو مترتب
بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان السبب فى حكم المستقبل لانه
فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الان بلفظه واما
اذا كان حالا او فى حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كى اذا قلت جئتك لتكرمني فانه
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم او
فى الفعل كما ذكرنا فى حتى ولا تمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان
بخلاف اخواتها لانها فى الاصل للعطف يعنى حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا
اظهار ان نحو لئلا تعطيني والاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى لامان فافهم

به جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم يكن [illegible]

وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيد

ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب رعاية للاصل والتزم اضمار

ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ

الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر

الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت

لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي

او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فهذه العبارة

معترض عليها لان ان المضمرة بعدها ان لو كان بمعنى الى لكان التقدير

في قولنا او ان تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول ثم

هذه العبارة رفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم

تكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة

في الفعل وان قلت انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى وحتى

قلنا وشي من هذه الحروف المفردة هي بها ليس بعامل في الفعل

فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن وتشبه واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها لانها
لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الوضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراك وشيء
من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها
هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لا تاكل السمكة مع تشربك اللبن وله ان ياكل السمكة على حدة
واللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقلت لا تاكل السمكة وتشرب اللبن
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واياك واما قوله
الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل بعده
باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه الامر نحو زرني

فاكرمك مثلا وقصدوا اي صيغته تبين ان قصدهم ان يجعلوا الاول

سبب الاكرام فلذا اوقعوا زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك

زيارة فاكرام مني ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد

الفا ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن

منك زيارة فاني اكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني فوضعت في

ان اي ان بان الاول سبب للاخر وكذلك النهي كما في قوله تعالى

ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن طغيان

فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله

معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا

والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان

ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام

موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما

بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد

وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون

الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني و
مقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولكن تحثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك
تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد
تذكره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع
ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب اولا
من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط
نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر انفا
وقسم جاز فيه الرفع والنصب نحو ائتني فحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا
فحديثا منك وانما لزم النصب لاجل ليت فحمله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر

كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان

تاتينا تحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت الا ان يكون ذلك

باضمار شرط نحو لم والجازمة لم ولما لنفي الماضي واعلم انه انما عملت لم

لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان

من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان

ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا

فلما اشتبها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقال

انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة

والعمل يظهر في المضارع دون الماضي لزموها المضارع لم يجوزوا

دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في

حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل انقل من

الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل

على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل

لما جاز دخولها على المضارع الذي هو اثقل وفوقه وفي لما توقع واقبال

ولما بنفي قد فعل فلما في المنفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد
معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم ضمت
اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
ندمه وتوقلت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته فهو كلام
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى
مشكوك فيه وانما كسرت من حق الحروف الواردة على حرف واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي
وفل من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

نحن وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيهاً بعضد

فانه اعضد قوله ولا للنهي انما عملت لاجل هذه الجزم كما ذكرنا في

الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين او المتكلمين

كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب

ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط

والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا

والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين

وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه

حذف وتخفيف وهي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي انما

تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري

ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع

فما فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت جئت امس

فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال لان

المعنى ان تكن جئت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك لو لم تخرج لا يكون

قد خرج ذا كلامهم حجة لقوله وهما مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلى الشرط والجزاء لم يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسالني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناها يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم كما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الاعراب فلا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيك واتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر فيه الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على احواله وهو الوهم فهو مرفوع لفظا مجزوم معنى بكلمة ان نعم الله لم يزل فوق

نهيًا ودعاءً مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لي اما الجزم فعلى

الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا

جزم الشرط ترك الجزاء مجزومًا وعليه البيت الذي انشده وان اتاه

خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز

الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة

حَرَم وحَرِم والخليل الفقير والحرم المنع اي ليس لمالي منع عنك

قال ابو عبيدة مال حرِم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله لا يجيء الجزاء

بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرًا او نهيًا او دعاءً او ماضيًا صريحًا

اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب بناء على كونه جزاء فكل

موضع تعذر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء

بالشيء فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم

قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل

يمكن جزمه الا على اضمار شيء يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن

بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون ممتنعًا من تقدير الجزم اذا كان الجملة

اسمية تمتنع بها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا

واما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو مجزوم
او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي لانه
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب احترز بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه
مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء نحو قولك ان
تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة مجموعها
لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوما في التقدير ولكنك تقدر الجزم في المجموع لفظا و
على انه لو كان فعل لظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه

وعلى هذا ان ... لى ليوم فقد اتيتك مس اذ المعنى لن تفعل تكن

جزاء اتيانك لو جئ او يقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما في قو

ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل اخر

فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه

لفظا او تقديرا الجزم فيه وحذه ان يستعمل مع الفاء والا فلا بد من

الفاء فانقلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل

التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون المجزوم الا على معنى

فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة

الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه

كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزم من

وحفظه عن الالتباس بنحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي

هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرح

ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية

والمفعولية فليس رفع زيد ولنصب عمرو في ضرب زيد عمرا للعلم به

ضرب او معنى يد لعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج لعلة به

ان الحرف معناه المجازاة وفي لا يخرج ليعلم به ان معنى النهي و لكنه

لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاوجب ان ينفصل احدهما عن الآخر

قوله وينجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي يجاب

بالفاء الا النفي مطلقا اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك

مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى

ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده

باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه الى وعلى هذا الاستفهام نحو

اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك وان عرفتني ازرك لانك لما

استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه

الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا

خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى

ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فاذا قلت لا تدن من

الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و

تدن لا تدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات . فانوا ولهذا امتنع

الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا لكان معناه ان لم

تاتینا مسد تنا وهذا خلف من القول ولا یتاتی ان یقدر فعلا مثبتا

نحو ان تاتینا لان النفی لا یدل علیه ولقائل ان یقول لو کان علة امتناع

اضمار ان فی النفی ما ذکروه لوجب ان یجوز لا تفعل یکن خیرا لک

باضمار ان لم تفعل وقیدا او اذ لک مطلقا فالاولی ان یضرب عن هذا

التعلیل صفحا الی غیره بان یقال علة امتناع الاضمار بعد النفی انما

هی المنافاة لان النفی اخبار مقطوع به غیر مشکوک فیه فلا دلالة له

علی الشرط الذی هو الشک وعلی خطر ان یکون وان لا یکون بخلاف

سائر الاشیاء الخمسة فانها تشارک الشرط فی کونها غیر ثابت الوجود

وعلی هذا التمنی نحو لیت لی مالا فانفقه لان المعنی ان یکون لی مال

فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصیب خیرا لانک لما عرضت علیه

النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبنی علی النزول فان قلت الیس قولک

الا تنزل یدل علی ان لم تنزل فکیف جزمته قلت انه لا یدل علی ذلک

انما دل علیه ان لو کان الکلام نفیا والعرض لا یکون نفیا ثم من الجزاء

ان تعلم ان المضارع الواقع فی هذه المواقع انما ینجزم اذا قصد به

جعل کالمرفوع اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالی وهب

نك وليا برثني اي لبا وارثا او حالا عنه بخوف زهم خوض بالعو
اي لا عبين او قطعا واستيثا فاعز لا تذهب به تغلب عليه اي نت
عليه قوله ومن الاسماء اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي
اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان للضرب من الايجاز والا
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل
فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اي انسان يكرمني اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني
اكرمه هو اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع

شيئا ما ان صفة لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد
الشياع اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا في من
محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان مرفوع المحل
بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ
لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود
اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتيني اكرمه والمعنى الشان ما
ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى
من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيد بهما
ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا انى وهو بمعنى كيف
الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال انها ابيت نظر بحمدان كيف كن لك وعلى وهل مهما مهما تصنع اصنع وقد ذكرناه

احدهما ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في ايما ما تدعوا ادعوا فابدل من الالف الاولى ههنا هاء تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة اين متى
الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واي تكون ابدا واحدا من اثنين او جماعة
اعلم ان وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين وجماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين وجماعة قوله والدليل على
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء بالاسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر وبالاضافة نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تختص
ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك

على اسميتها لا لبنائها مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها
بانفسها او لا مقاربة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقصورة على افادة المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تعرى من
الاعراب المحلي علمه مما مر والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد
بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصده فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل ابهامه
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التي
هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع الصحيح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مئين لان الثلث تبين بالمائة لانهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث لا يجوز
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفردا ومثنى يفيد الدلالة على
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما يمنع من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا العدد لضرورة
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصبت لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ماسيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف اما مائة والف
تضاف الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو ماية درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات
مرات والثانى مع تسعين من حيث انها تجمع كثرة

فجعل ما بين مجرور النكرة لعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين فرعلى
حسنة ثم قالوا ما ثاد رهم فاضافوا مئاتها الى المفرد فلم تمتنع الاضا
وهذا حكم الالف انما عدّ الاعداد المركبة من العوامل السماعية
واسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التميز تنحصر في هذه الا
عداد من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قيل الاعدا
د التي فيها النون الضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
لكل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة نحو ينصب ما بعده على التميز فصح
تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فبالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم للاستفهام
عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على
وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فنصب المميز لكونها

فانها تبين بالاضافة الى الواحد والى الجمع نحو كم رجل وكم رجال عندك
معنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت باب
عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة في الاستفهام وبالاضافة
في الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها متضمنة
فتجر ما بعدها حملا على رب جريا على وتيرتهم في حمل الشيء على ما
يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على الجر ان
بعدها باضمار من وهي منوية ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
متضمنة معنى الحرف وخبرية فتشبه الحرف اعني رب وبنيت على السكون
لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة ومفعولة و
مضافا اليها نحو كم رجل ورجلا عندك بمعنى كثير او عشرون من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين ورق كم رجل
او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
فيهما لمعنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في ذلك لانهم اجروها مجرى

والحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب لزمت صدر الكلام فلذا

لها ثلث كم لما كان اسما للمفرد موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه

مفردا او جمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته

ولقيتهم قوله والثالث كاي كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي

جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصب مميزها لانها

بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي وكاين وكاء

بوزن كاع وكي بوزن كيع وكأ بوزن كع فالاكثر ما تستعمل مع من و

كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا الكم وهي مركبة

كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف

وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك

استوى فيها الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم

ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها

نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما فصل

تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما فكانك

قلت ... بما درهما قوله العماعية العاملة في الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال اولها رويد الخ اعلم ان هذه الاسماء قد نوبها
لضرب من الايجاز حيث لضعوا الاسماء موضع الافعال ولسيدون
بها مسدها نوع من المبالغة والتاكيد لا يكون فى لفظ الفعل ما سيا
فاذا قلت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر و
المونث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا و قد تكون اخبارا فالاول قد
تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر والمقصود
هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ونحن نقتصر على ما ذكره فى الكتاب فمنها رويد هو مصدر ارود
فى الاصل اى امهل صغر تصغير الترخيم بان اخذ منه الزوائد و
به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه
خلع عنه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر مبنى واما استوى
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها فى الاصل
مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل منصوبا مضافا الى

المفعول نحو رويد زيدا وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو سار وا رويدا اى مرودين واذا لحقته الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها فى ذلك واياك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه اتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة الى وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل وتغنى غناءها فجعلت ههنا اسما لها فعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اى بعد وقيل اصله هيهة فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو
شيئين ولو جعل ما مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم الظرفية ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكن ما مبهما صالحا
للواحد والكثير منها سرعان وهو اسم اسرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصاب اهالة على التمييز كقولك اسرع
اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يسمنها فراى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان كنا
نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب بكون ذلك الشيء
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقول بعد جدا وما
ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن المبنيات انواع اخر
من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتدأ والخبر فكانت

الا ترى انك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون ما
بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بنحو ضربت زيدا قائما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان
كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا كما اذا
تلفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدأ ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانما
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام زيد فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فقط والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على حصول معنى الخبر في زمان ثان مترتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال ولا زواله وقد تستعمل صار

معنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهى فى هذا المعنى تامة

قوله وكان يجئ تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرناه وتامة بمعنى ثبت او وقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى وجد فى المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان فى المهد صبيا والثالث التى فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اى كان الشان انت خير من زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر عدوها قسما منفردا رغبة فى التفهيم والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح اخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجئ على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثانى ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما الاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
اخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واخواته او اخواته الا انه تساهل فى العبارة قوله وما
ما زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال بمعنى
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعنا انفك ايضا وبرح
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لكنه
وفى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اما ما فى دام فمخالفة

لما في مازال لانها مصدرية وموضع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس مادمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام
جلوسك ولهذا كان الواجب فيه ان يشفع بكلام قبله لانه ظرف
لا بد مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد
منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في
التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف الزم في عينه الاسكان
وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما مازال زيد لان ما له صدر
فلا يتقدمها شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فذهب
من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتأخرين

فلم يجوزوا مطلقاً ليس زيد الا قضاءاً نه ايضاً صدر الكلام ولانه

فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدم عليه لانحطاطه

عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم

ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث

الساكنة به وانما سلبت التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى

الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجري

عسى مجريها ولهذا اجازوا عساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله

لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغنى بها

ان يتكلف لها بناء المضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما

ان يكون اسماً نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج

موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان

مع الفعل لكونه [illegible] الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع

ليكون [illegible] على مقتضاه والطمع اوضح للغرض المقصود منه

لان ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج

اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو

ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال و لم يفتقر فى هذا الوجه

افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان او لا جرى ذكر الاسم فى

نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد و يجوز اسقاط ان فى

الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب و لا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه

لان من شرط الفاعل ان يكون اسما و الفعل لا يكون فاعلا البتة

ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب

على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله وما كان

قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيئه

صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة

وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول

باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله

لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعده ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشعر فابت الى فهم وما
كدت آئبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على ذلك
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى وقد شبه كاد بعسى من قال وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب الحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
تريد انه قريب من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الكاملة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك وقوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب عسى وكاد وقد يجرى
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى فى مذهبيها نحو اوشك زيد ان
يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ
والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائى
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما فى نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجب انتقالهما
وحصولهما فى زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضى لان الماضى ادل على هذا المعنى
من المضارع لاشتراك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضى فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

البثوت ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو وهذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون في اللفظ [illegible] على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
[illegible] ية اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما
وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما ابو وا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا

اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على

فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مثل

ماجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد

الفاعل فهو المعني بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان

احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم

الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع

الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ

غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما

القتال فلا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ

ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال

الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه

والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانك اذا قلت نعم

الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقلت زيد اي هو زيد فهو

على كلامين والاول على كلام واحد وقوله ونضم الفاعل وانما اضمر

قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبه او البيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتقرير
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التمييز نحو عشرون رجلا
والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن حالها
وجعلا بمنزلة [illegible] واحدة قد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما زاحمه مع [illegible] كان

هو الاقوى وذهب الاخرون الى ان المغلب عليها الفعلية

به وذهب الاخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل

مركبة منهما ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا

فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا

رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي هو في الابهام

نظير الضمير في نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم

زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا

وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى

على قول من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا

بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد

والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من

المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا

خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير فمن جعله جملة

وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا ثم بنا

لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون

الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق

ساء بئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله

تعالى سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه

ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم

ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا

ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص

لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد له من ان يجانس المبين

قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال افعال

القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله

اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته اى بمعنى معرفة

المبتدأ على كونه مخبرا عنه لشئ وذلك نحو علمت اخاك كريما

ورايته جوادا ووجدت زيدا الحافظ وهذه الافعال تدخل

على الجملة من المبتدأ والخبر كما ان اذا قصد امضاءها على

الشك واليقين نحو ظننت زيدا عالما وعلمت ان هذه الافعال تغير

المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية وصا

الذي كان مبتدأ مفعولا اول والذي كان خبرا مفعولا ثانيا و
تعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم الثاني من المفعولين حكم
المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر تتجاوز
عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كان بمعنى ترجيح لاحد
او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كانت
افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول
الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو
من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت
قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته
وكذا رأيت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة اي صادفتها وقوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين بما لم يجز الا
فيها لانها داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

كذا لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت

فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما

ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و

تجعلهما نسيا منسيا لحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان

يعطي ويمنع قوله والغاءها متوسطة او متاخرة اعلم ان

هذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال

ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان

التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضدها فلا

يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك

المتوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا

انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم على الفعل والآخر

بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون

الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل لا

حظ له في التقدم بوجه فضعف امره فحسن الغاؤه وانما اختص

الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من افعال ذوات المفعولين لان

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد
درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احليت فقوله
والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعل لان الفعل غير عامل لفظا
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن
في موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو اعطيت
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا
تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت
معملة من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغير
معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا
مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية والله يعلم

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد فلما
عرفت في ما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
انما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا

رحمهم الله لان كل منهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد

وانما قيد بالاسناد لانه لو عري الاسم عن العوامل اللفظية

او لم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر

لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات

التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد

العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا

تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا و

بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب

وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه جزءا ثانيا

الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت

في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب كان عاملا

اذ العامل عبارة عنه في ... وهذا المعنى الذي نحن بصدده

بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون الى انهما

يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل

قوله وهذا المعنى عامل فيهما ليشير الى المذهب السديد وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا لما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل فى المبتدأ والمبتدأ هو العامل فى الخبر ولا لما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدأ جميعا عاملان فى الخبر وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى لعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة لشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما فى الاستفهام والنفى وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفى لعمومه التحقت بالمعرفة وارجل فى الدار ام امرأة لانه متاول بايهما فى الدار وعلى هذا فى الدار وقد حسن تقديمه لانهم لا التباس فيه اعنى التباس الصفة بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا المجاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا

بشيئين ويعلم ثبوت النسبة بينهما فاقدته بذلك النسبة المجهولة

عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت

له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي تعرفه بالانطلاق

والمعتبر في ذلك حصول الفائدة بحيث وجدته استقام الكلام

وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان تذكر ذلك

تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف الهية و

ذلك فتنزله منزلة من تخبره لشئ لا يعرفه

معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر

فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يخبر بل لو

ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال

ان زيدا يدل على معنى ... هو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ

قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي وهو متعين للخبرية مقدما

كان او متأخرا لانا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص

منطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتدأ وخبرا فانهما تقدم يكون هو المبتدأ كما
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر هنا ان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولم يعرفه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع للفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة و
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب لم يلتبس لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت
زيد كاتب كان مستقيما وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل بقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات
وهو الرفع ثم ان من الواجبات ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد [illegible]
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدا
اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
مشروطا انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل هنا [illegible] يان وقائم الزيدون ولكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع [illegible] المضارع لوقوعه موقع الابتداء وانما
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعل هذا وجب الفعل لا يرتفع
في قولهم كاد زيد يقوم اذا الفعل [illegible] كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كان زيد قائما على ما سبقت اليه الاشا
رة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في نحو زيد ضرب لوقوعه
موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد ان استحق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح ان
وانكما قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما هو
العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع الاسم وتعري المبتدأ من العوامل اللفظية للاسناد كذلك و
كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد
تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ما كنت حاملا للاناء

لما ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة
الموصوف قوله ورجح الاول برفع طريا عمر الجواد فى انه لو كان
المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما اه تدل ابو على على
ما اختاره من مذهب الاخفش بالنداء بحيث من الصفات ما عربه
يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد
مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل فى الصفة
ما هو العامل فى الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا
والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان اخ
حكمها ومن روى يا عمر الجوادَ ظانا انه عجز البيت المشهور الذى
هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا
عمر الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش فى النصب اذ يصح
ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل فى محل المنادى النصب حيث
كان مبنيا وعمل فى صفته النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما فى ذهب امس الدابر لا يعود الناس
الخافى فصول من العربية وهى اربعة فصول له الفضل الاول فى المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر

انا وانت والكاف في غلامك قالوا الاصل في الاسماء التنكير و

التعريف طار عليه على ما سبق في باب ما لا ينصرف والنكرة ما

لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس

وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة

الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم

المخاطب وغيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله

تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير راجع

الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون

كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون

في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لانه

وان كان نكرة في اول كلامك لما ذكرته فقد عرفته

التعريف فصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي يفيد له عند

السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره مع المساواته

زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا او خالدا بخلاف زيد
انما قيد بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله بالاشتراك ما كان علما له
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى لا
تثبت في الدرج وعند [illegible] حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
او فردا من افرادها فان كان الاول كان اللام لتعريف تلك الحقيقة

ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف لتعريف ذلك المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس قد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغني عن الصلة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة لانها اذا اطلقت لم تبن عن شيء ولاجنسه كالمضمر فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين كما اللذان واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدها

او نسلم ان ويذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما

ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع

لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالي النصب والجر ليس

للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حالي

الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا

للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولاشك ان اختلاف

الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس تثنية هذا

حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما

واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا

ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية

لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا وهذا النون بدل من الحركة

والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين

وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصول نحو الذي

التي وسائر الموصولات ما لا بد له في تمامه اسما من جملة

صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلاتها باللام

ولهذا قيل ان اللام الاولى فى الذى زيادة واصلها لذى على وزن عمى
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت برجل الذى فعل كذا
فيكون اللفظ مستشكلا اذ لو قلت مررت بالرجل الذى فعل كذا
لم تجد له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام ههنا ان ما
ومن بمنزلته وليس فيهما الالف واللام نحو جاءنى من عرفته فيكون
بمنزلة الذى عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهى احد الجمل الاربع
وذلك نحو ما الذى ابوه منطلق زيد والذى ذهب اخوه عمرو والذى
فى الدار او امامك خالد والذى ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التى تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التى تقع صفة اعنى انها من الجملة
التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهى
والاستفهام والتمنى وامثالها صلة فلا يقال الذى اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن فى اضرب زيدا المعنى الذى كما يكون اذا قلت الذى ضربته
وكذلك لو قلت جاءنى الذى اكرمه لان الاستفهام ليس لشئ معلوم
فيكون مبنيا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءنى الذى ما
اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

ممّا يبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه

باظهار نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد

اظهاره ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول

كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول

قد نزّلا منزلة اسم واحد فلابد من شئ يصل بينهما وقد يحذف

العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث الله

رسولا ونحو ذلك وقل ما تجئ اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف

العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان

من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي اتيناه ثم اعلم ان

الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات

فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما

كان كذلك وقد مسّتهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا

به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذي ولما لم

يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس

ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قدِمَ من البصرة لمن بلغه ان انسانا قدِمَ من البصرة الا انه لم
عينه فافدته بذلك انه ذان ولو لم يبلغ المخاطب ان انسانا قدم
من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع و
وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم
وما باولي العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك وغلام زيد
غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا
يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرق فانكرا
وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت
الاشارة فيما تقدم والله اعلم

الفصل الثاني في المذكر والمؤنث

قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث هي الموقوف عليها هاء كرحمة ومن
احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو و
للتانيث الا ان ابدالها حصل اختصا بحال التانيث والوقف على
بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت لبعضهم يقف على تاء التا

الضيا بالتاء فلا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر دار سلمى لعل

بجول قد عفت + بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء

اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجي للتانيث يجي لشبه التانيث

لمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة

وللمبالغة في نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة

او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها

بالتانيث في كونها فرعا على الاصول فرعية التانيث للتذكير فهو

الفه الالف يجي للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء

وصفراء والابنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة

كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى

الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها

سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون

للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصرف

مر الجاة التاء وورود غير منصرف في الاستعمال ومما امثلة الملحق

فكثير يضايوث عدها سامة فوا ومي وحين اعلم ان الالف الخفى بازائه

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق
بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي
اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت
هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد
جاز طلع الشمس جوازا شايعا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين
الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس
القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يكن له
تلك القوة لم يستدع الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في
غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو
كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح
فالفصل يحسن ثم لمن تأنيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون
تأنيث الآدميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة
ولا يفصل في تأنيثها وتذكيرها ذلك الفصل مناسبة الماء الغير الحقيقي
فاجير سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله ولا تفصل على كلمة انه تأنيث اي التاء
الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا كظلمة وبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحد لفظا مقدر فيه التاء نحو
ابيض ونعل بدليل أريضة ونعيلة وانما قدر فيه التاء دون
غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا
سمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد
نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان
كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع
اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدغتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قدام
ووريئة حيث اظهرت التاء في الرباعي [illegible] عرس وغريب ثم
انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا بوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني
ان الجمع [illegible]س فرع على الجمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان لما كان
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه

نحو فعل الرجال و فعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع

المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة فى المدينة

لنسوة هو اسم مفرد لجمع المراءة وتانيثه غير حقيقى كتانيث الامة

اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء

وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقى وانما

لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا

بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص

بالذكور ولم يتغير صيغته مما هو عليه بل الحق باخر الواحد نون و واو

بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا

اذا كان الفعل مسند الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة فى

المونث الغير الحقيقى انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر الاسم

نحو طلع الشمس ما اذا استد الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة

نحو الشمس طلعت فهمنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف ان اسناد

الى ضميرها ام الى اسم اخر يجى بعده نحو الشمس طلع شعاعها او قرنها

مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع

لا امتناع ههنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه فى تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه ههنا هكذا او هذا واقع موقعه تبعه فى ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاؤا المسلمات جئن هذا اذا اسند الى ضميره المستكن ولك ان تسنده الى ضمير البارز نحو الرجال جاؤا او المسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهرى خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة والا لما اجتمعا فى قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنين وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما فى اسم الله ولا يقدح اجتماعهما فى ذلك بدليل قوله معاذ الله انه يكون مسانيا ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له وان كان من لفظه بل اسم بمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين ثم هو مفرد

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الآيتين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قوله والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
للآدميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغر لم تدخلها التاء
وانما يلحق التانيث سببه ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم
والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
بخلافه حيث فرق بين القوم وبين الابل والجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
لبعض الاسماء الجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فللحمل على اللفظ

لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله

تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع

مع ان له واحدا فاشبه بسائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل

خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات ونحو البيان لا يلحق له علامة من

لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت

الواحد للذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا اردوا

ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة

الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما العكس قضية التانيث

والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان

رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة في الافراد وقيل انهما

التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستحق التانيث

للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتى التانيث

لزم حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك

فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة

احدى واثنتان وثنتان واما ما فوق العشرة فان عشر الى التسعة

يؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع

ما انعت عليها لما تنزلا منزلة اسم احد كره اثباتا علامتي التانيث فيهما

لاجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة

امراة فتؤنث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث

من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى

وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع

علامتا التذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة

واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى

تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها عن الاسم

الثاني وفي المونث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها

بنو تميم واما الحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و

ثلثون المذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة

قوله والاسمان مبنيا على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة

لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب المثنى الاسم

نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانا

نا جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضه بدل

نه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول

اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا

كانا بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثاني

في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع

لغيرها وخمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف الحروف

اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وبغيره

نحو جاء زيد نفسه الرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون

ابتعون ابصعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو

في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي هو فيه ومنه زيدا

قوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك اذ لم يناده الا جبرئيل

فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد

وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فجاء بهما لازالة التجوز

الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاء زيد نفسه

ليسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت عين لها المعنى فلا يفتقر
الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تمانع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو نمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشك و
قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد
يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ان لفظ النفس والعين مثله تؤكد به الواحد والتثنية والجمع المذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يؤكد به الا اجمع او شئ ذو اجزاء مفصلة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمع ولا يلي العوامل
الفعل البتة واكتعون في معناه وهو تبع لاجمعون لا يجئ الا على اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد
المهملة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالا معروف انما جمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعين لكان الايذان يسجد وافي وقت واحد
او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعين ليدل الاجتماع يدل على انهم
عن اخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما تذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في
المنكر نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل

العالم وقيل هي للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل
وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى اولما يضاد ذلك من الذم والتحقير وقد يجي لمجرد التاكيد
نحو امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني نحو رجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو ومن متعلقه
والغرض بالسبب ان يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشي يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشي هو
من سببه نحو مررت برجل قائم وامراة قاعدة فان مثل هذا فعل
يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت
برجل قائم اخوه فترفع الاخ بانه الفاعل وهو صفة الذي قبله
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا قلت
مررت برجل قائم غلامك بجر الفاعل ليس من سبب الرجل فلو
يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من هو من سببه نحو

مررت برجل طويل او طويل ابوه والثاني ما كانت غريزة كالفهم والكريم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاول ان الاول هو الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالاكل
والقيام والقعود ونحو ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطويل والقصير والحمرة والزرقة والثاني ما لم تكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعقل
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذ تقول هاشمي وبصري فلا يصح الوصف به
فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه
فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة حسن وشديد
في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس نحو
مررت برجل ذي مال وامراة ذات سوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا

بالاجناس لم يتأت لهم ان يقولوا رجل مال وامراءة سوار
فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراءة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى صار
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع ايضا
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس
فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات
بالاعيان فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما في
السواء فلهذا لم تجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف
الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
لو كان اسم جنس فلا يختل اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم لم ان

اعراب هذه الاسماء حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
فی صدر الكتاب اما في المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه
بالحركة نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع نحو هذه نسوة ذوات
مال ومررت بنسوة ذوات مال ورأيت نسوة ذوات مال بالكسر في
حال النصب والجر كمسلمات اما في التثنية والجمع فكمسلمان
ومسلمون فتوقا وكل صفة يتبع موصوفا اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهي موافقة في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتأنيث وغيرها لان الصفة لما كان
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف جب ان يدخلها ما يدخل
من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا
وجمعا ومذكرا ومؤنثا واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون معرفة ونكرة
فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه
وكان بمنزلة جاءني الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي كل حكم
في اعرابها فبالنسبة لما كان هي الموصوف وجب ان ينصب على العامل عليهما

جميعا فتوافقه لا محالة فی الاعراب ايضا اذا كان الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه فی الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل حسنة جارية وبامراءة قائم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التی هی فعل لسببه لم تكن هی هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا او غلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الی الموصوف تنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل احتماله ضميره وتانيثها فی امراءة كريمة الاب يدل علی ذلك واذا نزلت الصفة بفعل سبب الشیء منزلة فعل ذلك الشیء وجب ان تطابق الموصوف فی التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين
والايضاح ودفع الالتباس هو المقصود من الكلام والاول
كالبساط له كره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثهم كان مجرورا بحرف جر اخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن
آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل اتنزل
منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان
المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان
يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك لا يجوز ان تقول زيد
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل يجيء على اربعة
احوال بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ زيد وعلى هذا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

ضربت زيدا رأسه اذ الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع

من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه

فثوبه بدل من زيد لانه لا تصاله به واشتماله عليه صار له كانه

جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت

ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بما

اتبعته للمقصود ولا يتاتى الا في بديه الكلام والاحسن ان تستعمل

فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه

الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون

عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن

والثاني اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه او لم يكن والاول بدل

الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال

والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما

خاصا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لانه هذا من

الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس

من التوابع الا من جهة دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط فى الصفة بل لك ان تبدل اى النوعين
شئت من الاخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتحصل وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد للايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءنى ابو عبد الله زيد
ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذى
تعرف بزيد او تقول جاءنى زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر
فيعلم المخاطب انك تريد ممن سمى بزيد هو الذى تكنى ابا عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى موجود
فى الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف فى
قولك جاءنى رجل طويل ولم يجر ذكره عليه لم يدل عليه وانما
يدل على ما من صفته الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف عليه
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان احدهما عند السامع

اشرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسما جريا مجرى واحد لافادة
المخصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
وورود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد
هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم
تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد قد ذكر ذلك في
باب الاضافة قوله والعطف بالحرف وحروف العطف الواو للجمع المطلق
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف انها
تشترك كلها في جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا والجمع المطلق وهي اصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى اخر فيكون هي الاصل
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي من ان الواو من الموافقين
للترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى رتبة وكعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تقيدان
الترتيب الا ان الفاء يوجبه من غير مهلة وتراخ وثم يوجبه
مع التراخي من ثم كي يجي ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعده
وجاء زيد ثم عمرو بعد شهر واما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتاول فانه لما اهلكناها حكم بان الباس قد جاءها
وثبات الاهتداء ودوامه عليها واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكر المصنف ههنا قوله واو
لاحد الشيئين او الاشياء او يجي على ثلثة اوجه احدها للشك نحو
ضربت زيدا او عمرا اذا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك
شك جوزت به ان يكون ضربت عمرا وما تيقنت وانت تعلم انك
ضربت احدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او
عمرو بل المخاطب مستفهم عن احدهما والثاني للتخيير نحو اضرب زيدا

يضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما
هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما
بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمروا او جالس اما الحسن او ابن سيرين والجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف الشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم
يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله ام للاستفهام متصلة اعلم
ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون ذلك متصلة ولا تكون ذلك
الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيدا ام عمرا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان
يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينها حتى يكونا جميعا اي الفصل بينهما

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فبطالبه بالتعيين و

مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما

نحو ازيد الكان عنده ام عمرو فالجواب زيد او عمرو والجواب مع او

بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام والخبر

اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت

عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السوال شك فاضربت عنه

واستانفت سوالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك

عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولابد معها من اعادة الخبر

فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاة

كانك رايت شبحا من بعيد فظننت انه ابل فاخبرت بانه ابل

على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت ان يكون

شاة فاخبرت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاة فقلت ام

شاة اي بل اهي شاة فقوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان الاولى

لكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي

الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فقد لا عمرو على ... بدل من زيد لا

عمرو ولا يجي الا بعد الاثبات اتفاقا ما جاءني زيد لا عمرو

واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو ولهذا قالوا وبل نقيضه لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجي عن زيد واخبرت ان الذي لم يجي عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله ان هذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجي لزيد ثم استدركت واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو فيكون نفي المجي ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب وتقول ضربت زيدا لكن عمرا فلا

فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى جميع

الاستدراك بهما فى الايجاب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق

بين الاستدراك والاضراب مذكور فى المتن الفصل الرابع فى

الاصل وغير الاصل فى الكلام مدارة على ثلثة معان اما جعل الرفع

علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى

من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه

فاختص بالرفع الذى هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج فى النطق به الى

تحريك عضوين واختص المفعول الذى هو اضعف بالنصب الذى هو اخف

اضعف لكونه من اقصى الحلق وفى المضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة

فاعلا فى المعنى وتارة مفعولا بالجر الذى هو المتوسط بين الرفع

والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق التناسب

او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون

المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر

بالاخف ليحصل التوازن والتعادل [illegible] والمجرور [illegible] على

خمسة [illegible] النحويين على ان الفا[illegible] عل والمبتدا فرع عليه

خلافاً لابن مضاء لنا ما روي عن علي عليه السلم قال الفاعل مرفوع و
ما اشبه به والمفعول منصوب وما يقوم مقامه والمضاف اليه مجرور و
ما جرى مجراه وايضاً ان الفعل متقدم على الاسم في باب الاسناد لما لقدم
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقد ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
او حدثت ضربا او احدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا و على
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال شبه خاص بالظرف لكونها
مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط

الحرف

والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحروف وبالاضافة المعنوية

قوله وانما كان الجر في كفى بالله وفي ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور

لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم

على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا

فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس

فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب

للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يبين المعاني المختلفة

ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال

والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب

للاسم لا غير واما الفعل فالاعراب فيه غير اصيل وانما هو لسبب المضارعة

التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب صريحا

وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف

الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل لان اللفظ هو مبني لا

انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا

اياك ... يعلم اياك مبني لا انه كناية ... اسم منصوب ...

كانت هذه الاسماء نائبة مناب الاسماء الظاهرة ومسته الحاجة
فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكون اختلاف صيغها المبنية في تحصيل
الغرض المقصود من التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها الدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما
لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكر
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت ضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه ضمير الى

وهي افعلي وتفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر

دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما

استكن فيه من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه

تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب نحو زيد

فعل وهند فعلت فانه مما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من

الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفة

نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب

غلامه والى البارز اذا اجرى على غير ما هو له نحو هند زيد

ضاربة هي الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند

فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفة بخلاف الفعل نحو

زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفة عن رتبة الفعل واما ضمير

المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من

خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف

المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لفظا فصل ثم

بين هو جاء مجرى المظهر في استقلاله بالتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت لا المجرور البتة

اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا

ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما قام

الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا

واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد

قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون

لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة

وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل

مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن

جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة

والمخاض وكذا قيل لتثنيته نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه

لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب

الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا

وانت وانا فعلنا لم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى

للتثنية لفظ يدل على الاثنين كما فوقه وبني نحن على الضم لانه

يعني المعنيين فضمّ [illegible] ولم يكن قطعه [illegible] واما انتَ فهو ضمير الخطاب

والاسم بالاتفاق منهم أنْ والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب

بخلافها في ضربتَ وانما الحقوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتَ

للمتكلم لم يقولوا انتُ بالضم لانهم [illegible] الاول [illegible] المخاطب وهو

[illegible] فيه [illegible] [illegible] [illegible] عنه [illegible]

[illegible] فاتوا بالفتحة [illegible] [illegible] [illegible]

مثل هذا في ضربتَ لانهم [illegible] التاء [illegible] [illegible]

وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما [illegible]

[illegible] للمؤنث [illegible] الكسر [illegible] [illegible] التثنية انتما وفي

الجمع انتم وفي الغائب هما و[illegible] [illegible] [illegible] علم

هو ولا [illegible] على الجمع [illegible] الواو [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] بالوقف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] ولانهم لو قالوا [illegible] [illegible] [illegible] ان يقولوا [illegible]

[illegible] الى اجتماع المثلين في آخر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] كذلك

[illegible] [illegible] هما هم لا [illegible] [illegible] الواو [illegible] على الحركة [illegible]

التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها وانما
حذف الواو تخفيفا حيث امن الالتباس ولم يحذف الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم نعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وهم وانتما وانتم
من المذكر والمونث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف
من جنسها في المظهر مضطردين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمونث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن و
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ابقاء للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربن و
يضربن وشددت لان الاصل همن وانتمن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المتصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه لا محل لها

من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل بالاضافة
ايا اليها لانه اسم مبهم فلخصص امره بالاضافة واستدل بما حكاه من
العرب حتى اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب حيث اضاف
ايا الى الاسم المظهر اي الى الشواب واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع
منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر و
مكسورة للمخاطب المونث وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت
في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل
وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا
في انتما وانتم وانتن يجاي في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب
الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرزوه لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع
فتقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم تزيد والميم فرقا بين
المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية المستكن في زيد ضرب
وضربتا للبارز في ضربت ولم يحتاجوا الى … كر والمونث اذا
امكنهم الفرق ههنا باقحام التاء نحو ضربته … ثم امكنهم ههنا او

البتة بل دخلت هنالك لبتة اللحظ فزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع
المثلين وهو مستبشع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحد نحو
ضربتن لان ما قبل النونين هنالك بدل من الميم والميم هنا فيبدل
منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل والتمييز لهذه
الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدرها وتقول في الغائبين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا
عوضوا عن حركة الاعراب النون وتقول في الغائبتين تضربان
ولم يلحقوا في آخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع تقول
يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه
تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما يحصل بها من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين وتلحق الياء بآخره علما
لضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب منعوا من زيادة تاء اخرى نحو

بالياء لانها علم للمونث ايضا فى هذى وتقول فى التثنية تضربان ولم
يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق فى الماضى ضربتا وتقول فى
الجمع تضربن كما قالوا يضربن فى الغائب وفى المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة فى اوله تغنى عن ابرازه ويؤمن الالتباس
وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا فى اتصال نون الاعراب
لانه مبنى او مجزوم وهذه النون تسقط فى الجزم واما المتصل
المنصوب فهو الكاف فى اكرمك والياء فى اكرمنى والهاء فى اكرمه
ولفظ المجرور كاللفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان الياء
المتكلم فى المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا
بعامل تنون قبلها نحو ضربنى وتضربنى صيانة للفعل من اخ الجر
اعنى الكسر فلا يكون فى بنائه كسر كما لم يكن فى اعرابه جر حمل
على الفعل ان واخواتها فى ذلك فقيل اننى وكذا اخواتها واجازوا
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو انى
وكانى ولكنى ولعلى ونحو لا يقال ليتى الا ضرورة الشعر واما
اذا كان ضمير مجرور فلا يعمل نحو غلامى ولى لان الاسم الجر

لم يجب صونهما عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانهما لما كانا مبنية
السكون عمد الياء معهما ابقاء على سكونهما وتفاديا من ان تزيله الكسرة
فيه وما للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما نظير المعمول نظير العامل اعلم
ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار
من المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن وقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون ارضه
سماؤه * اي رب مهمه مسود الجوانب مغبرة الاطراف والكوفيون على ان
ما بعد الواو مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة
بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيتها عن ذي تمائم محول أقرب مرأة مثلك سيما الكلام يدل

ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى ألهيتها شغلتها و

عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذ

ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب

اي بل رب بلد وهذا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد

قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب

هذا المثل اربعة اوجه اصلها وهو جيدها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول

ورفع الثاني على ان معناه ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لان حرف

الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لانه جواب الجزاء فيه وتقتضيها

الا جملة اسمية والثاني فيما معا ان لا واسم كالمضمر والخبر محذوف و

والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فهذا الوجه

الاولى لقلة الحذف والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على

ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى

خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا

في الوجه الثالث … وهذه التسمية … لا يضمر مع اخر العامل اسما او اضمر فلا بد

في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان مع الفاء التي تدل عليه

وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف

وفي اضمار كما من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بانه

اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يضمر الا بدليل الحال

اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه

دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من تهيأ

للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وهكذا

اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال والله باضمار ابصروا

وقوله للمتهيء والمستهلين معناه لاجل المتهيء والمستهلين اي في

حقه لا ان يكون للمتهيء والمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا

على الغيبة دون تريد وابصر ثم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة

ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق

من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما اعرضت

عن قولهم كونوا هودا او نصارى ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد

نتبع ومنه قولك لمن يقول من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتدأ وذلك لان جواب من فعل

زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب

ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيدا ضربت [illegible] وقرب منه

الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع [illegible]

الثاني وهو ما يكون الدليل عليه [illegible]

الفعل [illegible]

تعالى كونوا هودا او نصارى [illegible]

الجملة بعقبه [illegible] ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا

بمضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم

هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج

خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس [illegible]

هل يقتضي الفعل [illegible] الاسم الا نادرا وهكذا

حكم الاسم الواقع بعد [illegible] او هلا او لولا [illegible]

اقتضاء الفعل ما النصب [illegible]

فعل يفسره [illegible] عبد الله [illegible]

اصله انا الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر وهو ما ذكرنا
فعلا في معناه نحو زيدا امررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه
لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه
اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا
الباب لا يطاق فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصر على هذا
القدر فليس الري من النشاف

تمت

بر ناظران انصاف گزين روشن باد كه چون نخلبند حديقه كون ومكان و شيرازه بند اوراق
اين چمن دور از خزان دامن گل نو رسيده خطبه اين كتاب را از خار وخس اغلاط لفظي
و معنوي محفوظ داشته بنا بر عليه طي كشف [illegible] و تحرير غلط نامه اش موقوف آمد ليكن مهتمم مطبع اين
كتاب را خلش خار عيبي كه على الرغم رسم مروجه چاپه خانه ها در غلط نامه بعمل آمد ناچار بر زبان
مي آمد كه باعلان كسب آن پردازد و بنجواي والعذر عند كرام الناس مقبول
زبان به استعذار گشايد و آن اينكه تحرير عبارت كتاب را در غلط نامه كه عيب جويان را دست
آويز حق فوتي طعنه زني بدست آمده بر سهو كاتب حمل نبايد كرد و منت ايشان بهم كه اگر چه در تاليف
نسخ متعدد و عند النقل والتصحيح مساعي موفوره بعمل آمد ليكن بسبب قلت تداول اين كتاب نسخه كه
ما فوق آن صحت متصور نباشد مصحح اين كتاب [illegible] هم نرسيد لهذا لنظر بر نا تفصي ماندن
كتاب [illegible] به تحرير عبارت مذكوره بعمل آمد و اغلاط هذه سهو را در بعض اوراق
منسوب كاتب و مهتمم گروه بعنوان خدا منت بر چشم مستعد گذارند و خود در تصحيح آن پردازند

صحیح نامه

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۴	۳	صبیة	صبیة خا	۱۷	۸	غلط اللفظ	صحیح اللفظ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	۹	اَنَّ	اِنَّ	×	۱۳	فله	قله	×	۳	اخذنو	اخذ
۶	۱۰	غیرُ	غیرَ	۱۷	۴	یقترن	ان تقترن	×	۳	الان	الآن
×	۱۴	اضافة	الاضافة	×	۹	کاسماء	کالاسماء	۲۸	۵	الخبا	[illegible]
۷	۴	تعرف	قد تعرف	×	۱۰	لیکونُ	لیکونَ	×	۷	لموافقتها	لموافقتها
۸	۱	وسرنا	سرنا	۱۹	۴	فلا	فلما	×	۹	الاشتباع	الاستشباع
۹	۱	مضمون	الاسم	×	۷	تسکوت	السکوت	×	۱۰	[illegible]	[illegible]
۱۰	۷	انه	انهما	۲	۹	معانیها	معناهما	×	۳	یلن	یکن
×	۱۱	فصل	فُصل	×	۹	[illegible]	[illegible]	۲۹	۱۴	[illegible]	بتسیر حرف
×	۱۲	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۳	[illegible]	صحة اللفظ
۱۱	۳	البدلیة	البدلیة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	في [illegible]	[illegible]
×	[illegible]	یستفی	یستغنی	×	۱۵	[illegible]	علامة	×	[illegible]	[illegible]	[illegible]
×	۸	ضمها	ضمهما	۲۱	۴	بالمنیحة	بالشیحة	۳۱	۷	لذا	لذ
×	۱۰	کل	لفظة کل	۲۳	۸	روية	رؤته	۳۲	۷	مثنی	بنی
×	۱۲	مشتمل	مشتملاً	×	۱۵	وضع	وضع لتعریف	×	۹	[illegible]	ایضاً
۱۲	۵	وخو	نحو	۲۴	۲	[illegible]	[illegible]	۳۳	۱۰	الارتی	حتی
×	۸	الاتی	التی	×	۹	دخوطا	دخولها	۳۴	۱	واوقع	واقع و
×	۱۲	التعر	لتعریف	۲۵	۹	تتصل	یتصل	×	۱۱	والاسناد	فالاسناد
۱۳	۶	اذا لمعنی	اذا المفرد	×	۸	تتصل	یتصل	×	۱۵	الجر	النحر
×	۹	[illegible]	[illegible]	×	۱۱	هات	هات	۳۵	۷	غلام زید	×
×	۱۰	معربة	معرفة	۲۶	۹	اختصت	اختص	۳۷	۱	وتنح	وتنح
×	۱۳	عبد الله	عبد	۲۷	۲	فعل	افعل	۳۷	۱۵	التقدیریا	التقدیری
۱۴	۶	اذ	اذا	×	۳	کل	غیر	۳۸	۱	اذا	اذ
۱۵	۱۳	[illegible]	[illegible]	×	×	مضاف	مضاف عنه	×	۱۳	بحکم	بحکمہ

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
٣٨	١٥	قبلك	نقوله	٥٣	٥	[illegible]	يلزم	٧٦	[illegible]	[illegible]	لتنزله
٣٩	٩	زيد عمرو	نحو	٥٦	١١٠	اختيهما	اختيها	×	٦	تقدم	مقدم
×	١٣	او	اذ	×	١٤	الكثرة	الكسرة	×	١٣	لانه	فانه
٤٠	١١	ن	انّ	٥٧	٧	ان	جاءني	٧٧	١٠	انزلي	انزالي
×	١٣	تجمع	تجمع	×	١١	راو	راوا	×	١٢	انزل	لينزل
×	١٥	بتوسط	بتوسط	×	١٥	نيستقل	×	٧٨	٥	من الحمد	الحمد
٤١	٤	الواوو	الواو	٥٨	٥	هذه	هذا	٨١	١٣	اخرج	اخرج
×	٤	مقيدة	مفيدة	×	٧	تفعلوا	تفعلوا	×	١٤	اخرج	اخرج
٤٢	١٢	لانحرافها	لانغراطها	٦١	١٦	من	من ثبت	٨٢	٥	ياء المتكلم	ياء المتكلم
٤٣	١	شبهتى	شبهى	×	١٥	قوله	قوله	×	٨	ايقاع	ابقاء
×	١٠	في	فيه	٦١	١	بنفسها	انفسها	×	١٢	[illegible]	[illegible]
٤٤	١١	المصدرة	المصدرية	×	١٥	التنوين قوله غير المنصرف	هو مالا يدخله الجر مع التنوين	×	١٥	يجي	[illegible]
٤٥	٦	وراهما	ورائهما	٦٢	٧	لمشابهة	لمشابعة	٨٣	٢	اذا	اذ
×	٧	باعلمته	اعلمت	×	١٥	اثر	اثروا	×	٨	فانما	فانما
×	٩	رجل	رجل	٦٤	٩	الجمع	المجموع	×	١٠	اذا	اذ
٤٦	٧	التعين	التعلق	٧٠	١١	فصرفت	فصرف	×	١٤	هذا كان	هذا
×	١٤	لثانية	الثانية	٥١٠	١٤	جاوزنه	جاوزته	٨٤	٨	البناء	البناء
٤٧	١٠	الشبيه	الشبه	×	١٥	بين	وبين	٢	١٢	ينضم	ينقسم
×	٥	هذا	في هذا	٧٢	٦	فانه	فانه صفة	٨	١٣	معمول	معمولة
×	١٥	مستفهم	مستفهم	×	١١	ان يكون لازم [illegible]	ان يكون [illegible]	×	١٥	المتمكن	المتمكنة
٤٨	٦	الكلمة	الكلم وانما	×	١٢	لزومه	عن لزومه	٨٥	١٠	فيه كل	كل
٥٠	١١	ردو	ردوا	٧٣	١	قوله	×	٨٦	٥	وعلى	او على
		ابتم	ابتم	٧٥	٦	وعل	وعلى	×	١١	غيرها	غيرهما
٥١	٥										
	٣	مضافا	مضافة	×	٧	مقام	×	٨٧	٢	بالاسم	بالاسم
×	١٥	اباه	اباه	×	١٥	واعتبارهما [illegible]	واعتبارهما	×	١١	في تقدم الاسم	على

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	٨	بالطیع	بالطبع
٨٩	١٠	تناقض	[illegible]
٩٠	٣	وهو	واما
×	٧	او	و
×	١٢	الصفته	بصفته
٩١	٤	[illegible]	بنى كرة
×	٥	[illegible]	×
×	٦	العظيم	ان العظيم
٩٣	١	[illegible]	جعل
×	[illegible]	[illegible]	جعل
٩٧	٥	للعل	للعقل
×	٩	[illegible]	بهذة
٩٩	٥	مع	مع كلام
١٠٠	٢	بما	بما
١٠٣	٩	حالة التوابع	حالة التابع
١٠٤	٢	لما	كما
١٠٧	١٦	[illegible]	×
×	١٧	كونها	كونه
١٠٩	١٣	تقول	او تقول
١١٥	٣	الفعال	الفاعل
×	١٢	الضعف	ضعيف
١١١	[illegible]	احتى الا	احترازا
×	×	العقل و	العقل
×	٧	العقل و	العقل

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١١١	×	لا	لان
١١٢	٩	يراد	[illegible]
×	١٠	لا	لان
١١٤	٤	وقوعه	وتوقعه
١٢١	٧	اسناده	اسناد
١٢٢	١٠	حيث	×
١٢٣	٢	البعض	[illegible]
×	١٥	[illegible]	×
١٢٤	١	واما	ولما
×	٤	صرف	صرف
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٢٧	٤	وبه	[illegible]
[illegible]	٦	والواو	الواو
×	١١	في	في
١٢٨	٥	تقل	تقل
×	١٥	التباع	التباع
١٢٩	١١	وقيل	[illegible]
١٣٠	١	راجع	فراجع
×	٣	ذكرها	ذكرها
×	١٢٠	المتعلق	التعلق
×	١٣	[illegible]	[illegible]
×	١٥	خلعت	جلست
١٣١	١	الفعل	[illegible]
×	٧	بعد	بعد

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١	١٣	ته	ربه
×	١٣	يعمل	يعمل
×	[illegible]	الانفصال	الانفصال
١٣٢	١١	يتعلق	يتعلق
١٣٣	٨	حيث	حيث
×	١٣	التأ	ابن التأ
١٣٥	١	يتكلم	يتكلم
×	١٢	نسبة	نسبة
×	١٠	على الماضي	في الماضي
×	١١	اي	اي
١٣٦	٢	على	على
١٣٧	[illegible]	البالغة	البالغة
١٣٨	١	[illegible]	[illegible]
×	٣	حروف	حرف
×	٨	التباع	التباع
١٣٩	٥	تاخذه	باخذه
١٤٠	٣	جميعا	جميعا
١٤٢	١٠	بازيد	بازيد
١٤٣	١٠	شبهة	شبهة
×	١١	الشبهة	الشبهة
×	١٠	المنى	×
١٤٤	١٠	قطع	×
١٤٥	٦	اتباع	والتباع
١٤٧	٥	الخطب	الخطب

[illegible]	[illegible]	١٢٤	[illegible]	[illegible]	١٠	١٤٣	[illegible]	[illegible]	٩	[illegible]
[illegible]	١٣	[illegible]	عن نفسه	[illegible]	١٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٥	x
[illegible]	١٣	x	عراق الحلوان	[illegible]	٨١	١٤٤	[illegible]	[illegible]	٥	١٤٨
[illegible]	[illegible]	١٣٤	احيني	احيني	[illegible]	١٤٥	تجاوز	تجاوز	١٠	x
[illegible]	[illegible]	١٣٥	[illegible]	[illegible]	١٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٢	[illegible]
[illegible]	[illegible]	١٣٦	صلتها	[illegible]	١٦	١١٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]	x
[illegible]	[illegible]	١٣٧	عملت	عملت	٩	[illegible]	x	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	١٣٨	ان	ان	[illegible]	[illegible]	ثقيل	ثقيل	٥	[illegible]
اذا	[illegible]	١٣٩	عملت	عملت	١٠	x	x	[illegible]	٩	x
[illegible]	[illegible]	١٤٠	متشابها	[illegible]	٦١١	١٦٨	للمصري	للمصري	٦	١٥٣
اذا	[illegible]	[illegible]	رفع	رفع	١٢	١٦٩	اذ	اذا	٥	١٥٣
[illegible]	[illegible]	x	على ان	على	١٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٧
ال	٤	x	ان	الا ان	x	x	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	١٠	x	اذ	اذا	٢	١٧١	تعاقبه	يعاقبه	٢	١٥٥
فاقوا	١٤	x	الاولى	الاول	١٥٠	x	المنفي	المبني	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٢	١٤١	الاصل	اصل	١٥	١٧٢	تحزنون	تحزنوا	٢	[illegible]
[illegible]	٩	x	يقول	تقوم	٥	١٧٣	[illegible]	[illegible]	١٣	[illegible]
[illegible]	١٠	x	[illegible]	الجليل	١٢	x	الحرف	الحرف	٧	[illegible]
[illegible]	x	x	تخ	تخذ	٣	١٦٤	ان	بان	٩	x
[illegible]	[illegible]	[illegible]	اخ	اذا	١٠	١٧٥	قل مها	تقل مها	٥	١٦
[illegible]	٣	١٩٢	[illegible]	[illegible]	١	١٧٧	نقلت	تقلت	٩	x
[illegible]	٣	x	[illegible]	[illegible]	٩	x	[illegible]	[illegible]	١	[illegible]
[illegible]	٤	x	[illegible]	[illegible]	١٥	x	اك	اذا	٣	[illegible]
[illegible]	٨	x	يسجد	به	[illegible]	١٦٩	لذ	اذا	[illegible]	[illegible]